بسم الله الرحمن الرحيم

علوم اللغة

دراسات علمية محكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتاب دورى

مج ٨، ع ٤، ٢٠٠٥

ⓒ حقوق الطبع والنشر محفوظة، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أى قسم من أقسامه، بأى شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته، أو اختزانه في أى شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات، إلا بإذن كتابى من الناشر.

قيمة الاشتراك السنوى:

٨٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد:

٢٠ جنيهًا مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة:

المراسلات:

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى:

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص. ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث	الصفحة
الوظائف الإحالية لجملة الصلة في القرآن الكريم.	٩
د. أشرف عبد البديع عبد الكريم	
جدلية الأضداد في التراث العربي بين الواقع اللغوي والتعسف.	١٣٣
د. هاشم محمد سويفي محمد	
الظواهر الصوتية في استدراكات ابن حجر في كتاب (فتح الباري في شرح صحيح البخاري).	١٩٧
د. صبحي إبراهيم الفقي	
اسم الفاعل (دراسة نظرية تطبيقية في البنية الصرفية والاستعمال النحوي.	٢٤٩
د. فكري محمد سليمان	
الرسول ﷺ والشعر.	٣٢٧
د. محمد نافع مصطفى	

اسم الفاعل
دراسة نظرية تطبيقية
في البنية الصرفيّة والاستعمال النحوي

د. فكري محمد سليمان
قسم اللغة العربية - كلية الألسن
جامعة عين شمس

* مقدّمة *

موضوع هذا البحث هو: اسم الفاعل دراسة نظرية تطبيقية في البنية الصرفية والاستعمال النحوي. وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ويتناول دراسة نظرية لاسم الفاعل في البنية الصرفية والاستعمال النحوي .

القسم الثاني: ويضم مبحثين:

أ- دراسة تطبيقية لبنية اسم الفاعل، واستعماله النحوي في سورة البقرة.

ب- اسم الفاعل والظواهر النحوية.

القسم الأول: وتتناول الدراسة فيه النقاط التالية:

* تعريف اسم الفاعل عند النحويين .
* البنية الصرفية لاسم الفاعل:
  - طريقة صوغه من الفعل الثلاثي من: «فعَل، وفَعِل، وفَعُل.
  - وروده على أوزان أخرى غير وزن فاعِل.
  - طريقة صوغه من غير الثلاثي .
  - تحويل صيغة فاعل إلى أبنية للمبالغة والتكثير.
* تبادل الصيغ.
* أهمية الجانب الدلالي في التفريق بين الصيغ .
* اسم الفاعل في الفكر النحوي ويشتمل على النقاط التالية:

■ عمل اسم الفاعل:

- التأثير والتأثّر بين اسم الفاعل والفعل المضارع.

- صورتا إعمال اسم الفاعل:

أ- وروده مجردًا من أل، وشروط عمله وآراء النحويين في هذه الشروط، ومناقشة هذه الآراء.

- جواز نصب وجر الاسم التالي لاسم الفاعل المجرد من أل.

- ارتباط العمل بالجانب الدلالي .

ب- وروده مقترنًا بأل، وآراء النحويين في عمله، وترجيح الراجح منها.

■ عمل اسم الفاعل المثنى والمجموع .

■ الأوجه الإعرابية لتابع مجرور اسم الفاعل، وذكر آراء النحويين في ذلك، ومناقشة هذه الآراء، واختيار الراجح منها، وسبب ذلك.

■ عمل أبنية المبالغة، وارتباط ذلك بالكثرة والقلة، وذكر الخلاف بين النحويين في عملها، ومناقشة هذه الآراء، واختيار الراجح منها .

القسم الثاني: المبحث الأول، دراسة تطبيقية لبنية اسم الفاعل واستعماله النحوي في سورة البقرة: وقد تم اختيار هذه السورة؛ لأنها أطول سورة في القرآن الكريم؛ إذ يبلغ عدد آياتها (٢٨٦) مائتين وست وثمانين آية. ويتناول هذا المبحث النقاط التالية:

- اسم الفاعل من الثلاثي من «فَعَل» و«فَعِل» ، و«فَعُل» .

- من غير الثلاثي: ويشمل ما يلي:

أ- الرباعي المجرد «فعْلَل».

ب- الثلاثي المزيد بحرف «أَفْعَل، وفاعَل، وفَعَّل».

جـ- الثلاثي المزيد بحرفين: «افتعل»، و«تفاعل» و«تفعّل».

د- الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، «استفعل».

وقد روعي في ترتيب الآيات التي ورد فيها اسم الفاعل، الترتيب الألفبائي للأفعال التي اشتقت منها أسماء الفاعلين، وقد تم ذكر الوظيفة الإعرابية التي يشغلها اسم الفاعل هنا أمام الآية منعًا للتكرار عند الحديث عن الحالات

الإعـرابيـة لاسـم الفاعـل، والوظـائف النحـوية التي يشغـلهـا داخـل هـذه الحـالات.

- دراسة اسم الفاعل من ناحية النوع والعدد، وسبب مجيء اسم الفاعل في صيغة جمع المذكر أكثر من غيرها من الصيغ.

الأحرف التي وقعت في نهاية فواصل سورة البـقرة، ومجيء اسم الفاعل المجموع جمع تصحيح في نهاية الفواصل في (٨٦) ست وثمانين آية وعلة ذلك.

* الحالات الإعرابيـة لاسم الفاعل، والوظائف النحوية التي شغـلها في كل حالة. وذكر الحالات الأكثر وروداً من غيرها، والنسبة المئوية للوظيفة النحوية الأكثر استعمالاً.

- اسم الفاعل العامل، وشروط عمله في سورة البقرة .

- عمل الرفع . - عمل النصب .

- اسم الفـاعل المضاف في سـورة البقـرة: المضاف إلى اسم ظاهر، والمضـاف إلى ضمير.

المبحث الثاني: اسم الفاعل والظواهر النحوية:

- ارتباط اسم الفاعل ببعض الظواهر النحوية وهي: أ- التنكير والتعريف .

ب- العامل وارتباط العمل بظاهرة الأصل والفـرع، وارتباط الأصل والفرع بالقوة والضعف. جـ- التقديم والتأخير .

وتهدف هذه الدراسـة إلى معرفـة أبنية اسم الفاعل واستـعماله النحـوي في سورة البقرة، ومدى مطابقـة ذلك مع ما قاله النحويون، وقد اعتـمدت الدراسة هنا على بعض المصادر والمراجع في علوم مختلفة، ومن هذه المصادر والمراجع:

١- القرآن الكريم . ٢- تفسير القرآن .

٣- القراءات . ٤- إعراب القرآن .

٥- معاني القرآن وإعرابه . ٦- النحو والصرف .

٧- الخلاف والأصول . ٨- فقه اللغة .

٩- علم اللغة «الأصوات» . ١٠- الدلالة النحوية .

- وفي نهاية البحث تقع خاتمته وتضم أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

اسم الفاعل من الأسماء المشتقة، والاسم المشتق هو ما أخذ[1] من غيره، ودلّ على ذات ومعنى.

تعريفه: يقول رضي الدين: اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث[2]. ويقول ابن هشام: اسم الفاعل هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله. فخرج بالحدوث نحو: «أفضل» و«حسن» فإنّهما إنّما يدلان على الثبوت، وخرج بذكر فاعله نحو: «مضروب» و«قام»[3].

فقد ذكر هنا ابن هشام الفعل وهو «قام» لأنه لا يدل بوضعه على الفاعل. وقد ذكر السيوطي كلمة «صاحبه» بدلاً من فاعله عند ابن هشام، فقال: اسم الفاعل هو ما دلّ على حدث وصاحبه، وما دلّ على حدث يخرج الجامد والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، وصاحبه يخرج المصدر واسم المفعول[4].

ولأن اسم الفاعل صفة في المعنى وكذلك يقع في الوظيفة الإعرابية أُطلق عليه مصطلح «الوصف» وكذلك الصفة، والصفة هنا تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث.

---

(١) اختلف النحويون في أصل المشتقات على أربعة مذاهب هي:
- ذهب البصريون إلى أن المصدر هو أصل المشتقات.
- ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل المشتقات.
- زعم بعض البصريين كالفارسي، واختاره عبد القاهر إلى أن المصدر أصل الفعل، والفعل أصل للوصف، فيكون فرع الفرع.
- زعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر.
ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٢٥.
وقد ذكر ابن الأنباري الخلاف بين البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق وأوضح علل كل فريق، والجواب عن أقوال الكوفيين.
ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٣٥-٢٤٥ المسألة ٢٨.

(٢) رضي الدين، شرح الكافية في النّحو ٢/ ١٩٨.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ١٩٤.

(٤) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٥.

قال الزمخشري: الصفة هي الاسم الدال على أحوال الذات، وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد»[1].

ويقول السيوطي: «جملة ما يوصف به ثمانية أشياء، اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبّهة، وهذه الثلاثة هي أصل الصفات؛ لأنّها تدخل في حدّ الصفة؛ لأنّها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود[2]»

وقد زاد بعض النحويين في التعريف شروط عمل اسم الفاعل، فقال ابن مالك: «هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي»[3].

وقال ابن هشام: هو الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته»[4].

مما تقدّم من تعريفات لاسم الفاعل يتضح أنه اسم مشتق يدل على ما قام بالفعل أو وقع منه على جهة التجدّد والحدوث.

*** البنية الصرفية لاسم الفاعل:**

صوغه: يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي على النحو الآتي:

أولاً: من الثلاثي: يأتي اسم الفاعل من الفعل الثلاثي قياسًا على وزن فاعِل، وقد يأتي في السماع على غير فاعل، وذلك على النّحو التالي:

أ- «**فَعَلَ**» يأتي اسم الفاعل من «فَعَلَ» مفتوح العين على مثال «فاعِل» متعدّيًا كان أو لازمًا[5]، فمن الأوّل: ضَارِب من ضَرَب، وكاتب من كَتَبَ، ونَاصِر من نَصَر، ومن الثاني: قَاعِد من قَعَدَ، وجَالِس من جَلَس، وذاهب من ذَهَب، وغاذٍ من غذا بمعنى[6]: سال، يقال: غذا الماء إذا سال، وغذا العرق[7] إذا سال.

(١) الزمخشري، شرح المفصّل لابن يعش ٣/ ٤٦ .
(٢) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النّحو ٢/ ٢٢٤ .
(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٣٦ .
(٤) ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصّدى ص ٣٧٩ . (٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/ ١٣٤ .
(٦) ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢١٨ .
(٧) ينظر: خالد الأزهري شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٧٧ .

ب- «فَعِل»: بكسر العين، يأتي اسم فاعله على وزن فاعل قياسًا إذا كان متعديًا، نحو: عالم من علم، وفاهم من فهم، وراكب من ركب، وشارب من شرب. وإذا كان لازمًا، فيأتي على وزن فَاعِل سماعًا وهو قليل[1]، نحو: آمنٌ من أمِنَ، وسالم من سَلِمَ، وعاقر من عَقِرت المرأة، وضاحك من ضَحِك، ولاعبٌ من لَعِب.

ويأتي على غير فاعِل، وذلك على النّحو التالي:

١- «فَعِلٌ» بفتح فكسر، نحو: نَضِرٌ من نَضِرَ، وبَطِرٌ من بَطِر، وأَشِرٌ من أشِرَ، وفَرِح من فَرِح، وتَعِبٌ من تَعِب، وأسِفٌ من أسِف، قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ [طه: ٨٦].

٢- «أَفْعَل» بفتح فسكون ففتح، في الألوان[2] والخلق، نحو: أخضر من خَضِر، وأسود من سَوِد، وأعور من عَوِر، وأجهر من جَهِر، وأعشى من عَشِي، وأعرج من عَرِج.

٣- «فَعْلان» بفتح فسكون، فيما دل على الامتلاء، نحو: عطشان من عَطِش، وشبعان من شَبِع، وصديان من صَدِي، وريّان من رَوِي. وهي أفعال لازمة.

٤- «فَعِيل» بفتح فكسر ممدود، نحو: حزين من حَزِن، وغَنِيّ من غَنِي. وهما فعلان لازمان.

والمعتل إذا كان على وزن «فَعَل» أو «فَعِل» يأتي على النحو التالي:

- إذا كان الفعل معتل الوسط «أجوف» قلبت عينه همزة إذا أعلّت في الماضي، مثل: قائل من قال، وخائف من خاف، وبائع من باع، والأصل قاول وخاوف وبايع «فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلّتين، وكانتا بعد الألفات، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء وسقاء حيث كانتا معتلّتين، وكانتا بعد الألف، وذلك قولهم: خائف وبائع»[3].

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/ ١٣٥.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢١٨.

(٣) سيبويه، الكتاب ٤/ ٣٤٨.

وإذا كان الفعل الأجوف مهموز اللام، جرى مجرى قال وباع وخاف في همز عينه، إلا أنه تُحوّل فيه «اللام ياءً إذا همزت العين وذلك قولك: جاءٍ من جاء»[1]، وناءٍ من ناء.

فإن لم تُعل العين في الماضي، بقيت كما هي في اسم الفاعل دون أن تقلب همزة نحو: عاوِر من عَوِر، وحاوِر من حَوِر.

- وإن كان الفعل معتل الآخر «منقوصًا» حذفت لامه، مثل: داعٍ من دعا، ورامٍ من رَمَى، ولاقٍ من لَقِي.

وقد استغنى[2] عن وزن فَاعِل من «فَعَل» بأوزان أخرى سماعية، وهي قليلة: «فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره»[3] وهذه الأوزان هي:

١- فَعْل: بفتح فسكون، نحو: شيخ من شاخ. وهو فعل لازم.

٢- أفْعل: نحو: أشيب من شاب. وهو فعل لازم.

٣- فَيْعِل: بفتح فسكون فكسر، نحو: طيّب من طاب، وميّت من مات وهما فعلان لازمان، ونحو: سيّد[4] من ساد، وهو فعل متعدٍّ.

٤- فَعِيل، بفتح فكسر ممدود نحو: عفيف من عَفّ، وخفيف[5] من خَفَّ، ولم يقل: عافّ وخافّ بالتشديد. وهما فعلان لازمان.

٥- فَعَال[6]، بفتح ففتح ممدود، نحو: جَوَاد من جاد. وهو فعل لازم.

ويلاحظ هنا أن الأوزان المستغنى بها عن فاعل جاءت أغلبها من أفعال لازمة هي: شاخ وشاب وطاب ومات وعفّ، وخفّ وجاد، وجاءت من فعل متعدٍّ هو ساد.

---

(١) سيبويه، الكتاب ٤/ ٣٤٨. أصل جاء: جائئ، الهمزة الأولى منقلبة عن عين الفعل، والثانية لام الكلمة، فقلبت الثانية ياء لتطرفها إثر كسرة، ثمّ أعلّت إعلال قاض.

(٢) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/ ١٣٦، وابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢١٩.

(٣) خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧٨.

(٤،٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع ٢/ ١٦٩.

(٦) المرجع السابق نفسه.

جـ- (فَعُل): وهو لازم دائمًا، ويأتي اسم الفاعل من «فَعُل» بفتح فضم قليلاً نحو: حامِض من حمُض، وفارِه من فرُه[1] بمعنى حذق[2] فهو حاذق.

ويأتي قياسًا على أوزان أخرى غير «فاعل» وذلك على النحو التالي:

١- فَعِيل، بفتح فكسر ممدود، نحو: شَرِيف من شَرُف، وظَرِيف من ظرُف، وجميل من جمُل.

٢- فَعْل: بفتح فسكون، نحو: ضَخْم من ضَخُم، وشَهْم من شَهُم، وسَهْل من سَهُل، وصَعْبٌ من صَعُب.

٣- أَفْعَل: بفتح فسكون ففتح، وهو قليل، نحو: أخطب من خَطُب.

٤- فَعَل، بفتح ففتح، نحو: حَسَنٌ من حَسُن، وبَطَل من بَطُل.

٥- فَعَال، بفتح ففتح ممدود، نحو: جَبَان من جَبُنَ، وحَصَان من حَصُن.

٦- فُعَال، بضم ففتح ممدود، نحو: شُجَاع من شَجُع، وفُرات من فَرُت.

٧- فُعُل، بضم فضم، نحو: جُنُب من جَنُب.

٨- فِعْل، بكسر فسكون، نحو: مِلْح من مَلُح، قال الله تعالى: ﴿هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [الفرقان: ٥٣]، وعِفْر من عَفُر، وهو الشجاع الماكر[3].

٩- فُعْل، بضم فسكون نحو: صُلْب من صَلُب.

وجميع الصفات التي ذكرت فيما تقدّم تدخل في دائرة الصفة المشبّهة، لدلالتها على الثبوت والدوام، فإن دلت على التجدّد والحدوث كانت أسماءً للفاعلين. وما جاء منها صريحًا على وزن فاعل، مثل: كاتب، وضارِب، وقائم، فهو اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه، ودلّ على الثبوت فإنه يعد صفة مشبّهة، مثل: طاهرُ القلب[4]، وشاحِطُ الدارِ أي: بعيدها. «والأصل طاهرٌ قلبُه، وشاحطةٌ دارُه»[5]، ومثل: «ضامِر

(١) الأشموني، شرح الأشموني ١/ ٥٧٢.
(٢) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧٨.
(٣) ينظر: المرجع السابق نفسه.
(٤) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢٢٠.
(٥) خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧٨.

الكشح، وساهم الوجه، وخامل الذكر، وحائل اللون، وظاهر الفاقة»[1] ويقول السيوطي: «ولقائل أن يقول: إنّ هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قُصد بها الثبوت، فعوملت معاملة الصفة المشبّهة، لا أنّها صفات مشبّهة»[2].

والحقيقة أن الصرفيين فرّقوا بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بدلالة الأول على التجدّد والحدوث، وعلى الثانية بالثبوت والدوام.

من هنا يتبيّن مدى أهمية الجانب الدلالي في تحديد الصيغة، فإن دلّت على الثبوت والدوام فهي صفة مشبّهة، وإن دلّت على التجدّد والحدوث فهي اسم الفاعل، فالسياق الذي تقع فيه الصيغة يساعد على تحديد هذا الجانب الدلالي.

كما تقوم القرينة اللفظية أيضًا بتحديد الصيغة، فظاهرٌ قلبُه تحوّلت إلى طاهرُ القلبِ بإضافة وزن فاعل إلى فاعله، واسم الفاعل لا يُضاف إلى فاعله، لذلك يحكم هنا على صيغة «فاعل» بأنّها صفة مشبهة، وليست اسم فاعل. فوزن «فاعل» ليس دليلاً على أن ما جاء عليه اسم فاعل، بل يجب أن يدل على التجدّد والحدوث.

ثانيًا: من غير الثلاثي:

يأتي اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي بزنة مضارعه، مع إبدال حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر[3] ما قبل الآخر مطلقًا، سواء كان مكسورًا في المضارع كمنطلِق ومستخرِج، أو مفتوحًا كمتعلّم ومتدحرج[4].

ويكون كسر ما قبل الآخر ظاهرًا، نحو: مُنكَسِر من انكسر، ومُقْتطِع من اقتطع، ويكون مقدرًا نحو: مختار من اختار، ومنقاد من انقاد. والأصل: مُخْتيِر ومُنقَوِد. كما تقدّر الكسرة أيضًا بسبب إدغام المتماثلين، نحو: مُمتدّ من امتدّ، ومستعدّ من استعدّ، والأصل: ممتدِد، ومستعدِد.

وإذا كان الفعل غير الثلاثي منقوصًا حذفت لامه نحو: منادٍ من نادى، ومتلقٍ من

---

(١) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ١٦٩.
(٢) المرجع السابق نفسه.
(٣) تشبيهًا باسم الفاعل من الثلاثي، ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧٩.
(٤) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ١٩٩، وابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢٢٠، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/ ١٣٧، والأشموني، شرح الأشمونى ١/ ٥٧٤.

التقى، ومرتوٍ من ارتوى، ومستعلٍ من استعلى، فقد أعلت هذه الكلمات إعلال قاضٍ.

وقد استغنى عن[1] مُفعِل بفاعل نحو: عاشب من أعشب، ووارس من أورس، ويافع من أيفع، وماحل من أمحل.

كما استغنى عن[2] مُفْعِل بكسر العين، وهو القياس من الرباعي، بمُفْعَل، بفتح العين، أي فتح ما قبل الآخر، وذلك في السماع، نحو: مُسْهَب من أسهب، ومُحْصَن من أحصن، ومُفلَج من ألفج، أي أفلس ومُلْقَح[3] من ألقح.

وسُمِع «فعيل» بدلاً من مُفاعِل من الرباعي، مثل: حليف من حالف، وخليط من خالط، ورفيق من رافَق، ونديم من نادَم، وعنيد من عاندَ، وجليس منْ جَالَس[4].

وقد أدى حرص بعض العرب على مراعاة أثر الجوار وإحداث المحاذاة بين أحرف بنية الكلمة إلى الخروج عن القياس نحو: منتن من أنتن، فقد روي «مُنْتُن»[5] بوزن «مُفْعُل» بضم فسكون فضم، فقد ضمت التاء هنا لتوافق ضمة الميم، فالتأثير هنا تأثير تقدّمي، لتأثر التاء بحركة الميم. وروي «مِنْتِن»[6] بوزن «مِفْعِل» بكسر فسكون فكسر، فقد أثّرت حركة التاء في حركة الميم، فكسِرت الميم تبعًا لكسرة التاء، فالتأثير هنا تأثير رجعيّ.

والقياس من أنتن هو مُنْتِن بوزن مُفْعِل، إلا أنه خُولف مراعاة لأثر الجوار، والاهتمام بالتناسب الصوتي بين أحرف الكلمة، ويلاحظ أن النون في مُنْتِن حرف ساكن، والساكن لا يعتد به، فهو حرف غير حصين[7] يقول الأخفش: «وقالوا في بعض الكلام في «المُنْتِن: مِنْتِنٌ» وإنما هي من «أنتن» فهو «مُنْتِن» مثل: أكرم فهو مُكْرِم «فكسروا الميم لكسرة التاء، وقد ضمّ بعضهم «التاء» فقال: «مُنْتُن» لضمّة الميم»[8].

(١، ٢) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية في النّحو ٢/ ١٩٩.

(٣) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧٩.

(٤) ينظر: د. السيد محمد عبد المقصود، الأسماء العربية في التصريف ص ١٧٣.

(٥، ٦) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ١٩٩.

(٧) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل ٤/ ٩٥.

(٨) الأخفش، كتاب معاني القرآن ١/ ٤.

وبسبب مراعاة قرب الجوار، ولحدوث تناسب حركي بين أحرف الكلمة كسرت ميم اسم الفاعل في بعض الكلمات الرباعيّة إتباعًا لحركة ما بعدها، لذلك حُكم عليها بالشذوذ؛ لخروجها عن القياس نحو: «مِعِين من أعان، ومِغِير من أغار، ومِبِين من أبان»[1].

وقد تدل صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي على الثبوت والدوام، فتدخل في دائرة الصفة المشبهة نحو: منطلق اللسان، ومنبسط[2] الوجه، ومطمئن القلب، ومستقيم الرأي[3]، ومعتدل القامة».

*** تحويل صيغة فاعل إلى أبنية المبالغة:**

تحوّل[4] صيغة فاعل إلى أبنية تفيد المبالغة والتكثير، لذلك سميت أبْنية المبالغة، وأشهرها خمسة أوزان:

١- فَعّال، مثل: ضرّاب، أكّال، شرّاب، قتّال، همّاز، ظلاّم، فهّام، تواب[5]، ضحّاك.

٢- فَعُول، مثل: صبور، غفور، ضروب، شكور، فخور، جسور.

٣- مِفْعال، مثل: منحار، معطاء، مقدام، معوان.

٤- فَعِيل، مثل: سميع، عليم، حكيم، لطيف، قدير، خبير، نصير، شهيد، فصيح، كريم، لئيم.

٥- فَعِل، مثل: فَطِن، حَذِر، يقِظ، حذِق، فَكِه.

والصيغ الثلاثة الأُول أكثر قياسًا واستعمالاً من الصيغتين الأخيرتين. لذلك نجد ابن

---

(١) خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧٩.

(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع ٢/ ١٦٩.

(٣) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧٩.

(٤) المرجع السابق ٢/ ٦٧.

(٥) ذكر بعض العلماء أن صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة مجاز؛ لأن المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان، وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك. وفي الكشاف: المبالغة في التوّاب على كثرة من يتوب عليه. ينظر: الصبّان، حاشية الصبان ٢/ ٢٩٧.

فـارس عند حديثـه عن باب البناء الدال على الكثـرة لا يذكـر إلا الصيغ الثـلاثة الأول. يقول: «البناء الدال على الكثرة، فعـول وفعّال، نحو: ضروب وضرّاب، وكذلك مفعال إذا كان عادة نحو: معطار، وامرأة مذكار، إذا كانت تلد الذكـور، وكذلك "مئناث" في الإناث»[1].

وأبنية المبالغة تدل على من قام بالفعل مثل اسم الفاعل، ففي قولنا: ضارب لا تدل الصيغة هنا بلفظها على القلة أو الكثرة، فإذا أردنا التكثير والمبالغة حوّلنا صيغة ضارب إلى ضرّاب، لتفيد الكثرة والمبالغة في حدث الضرب، لذلك فهي تلحق[2] باسم الفاعل.

ولأن وزن «فاعل» لا يشتق إلا من الفعل الثلاثي، لذلك فأمثلة المبالغة لحملها على وزن فاعل، لا تشتق إلا من الفعل الثلاثي المجرّد لتقوية المعنى والمبالغة فيه.

وقد خـرجت بعض أوزان لصيغ المبالـغة عن القيـاس، فصيغـت من الثلاثي المزيد بحـرف الهمـزة «أفعل» لذلك وصـفت بالندرة[3] والشذوذ[4] مـثل: درّاك مـن أدرك، وسآر[5] من أسأر، ومعطاء من أعطى، ومهوان من أهان، ونذير من أنذر، وسميع من أسمع، وأليم من آلم، وزهوق من أزهق.

*** تبادل الصيغ:**

أ- تأتي صيغة فاعل بمعنى صيغ أخرى، وذلك على النّحو التالي:

١- تأتي فاعل[6] بمعنى مفعول: مثل: سرّ كاتم، أي: مكتوم.

وقوله تعالى: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] أي: لا معصوم.

و ﴿مِن مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦] أي: مدفـوق. و ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] أي: مرضيّ بها. و ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾ [العنكبوت: ٦٧] أي: مأمونًا فيه.

---

(١) ابن فارس، الصاحبي ص ٣٧٣.

(٢) يرى بعض البـاحثين أن أمـثلة المبالغـة يجب فصلهـا عن اسم الفاعل لدلالتـها على المبـالغة والكـثرة في الحدث. ينظر: د. السيد محمد عبد المقصود، الأسماء العربية في التصريف ص ١٦٣.

(٣) الأشموني، شرح الأشموني ١/ ٥٦٠.

(٤) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ١٦٩.

(٥) إذا أبقى في الكأس بقية.

(٦) ابن فارس، الصاحبي ص ٣٦٦-٣٦٧.

وقول الشاعر:

إنّ البغيـض لمن يُمـلّ حديثـه فانقع فؤادك من حديث الوامق

أي: الموموق.

٢- تأتي «فاعل» بمعنى مُفعِل، نحو: هالك[١] بمعنى مُهْلِك، قال العجّاج: «ومَهْمَهٍ هالك من تعرّجا».

يقول ابـن جني في القول السابق للعجّـاج : «وفيـه قولان: أحدهمـا أن " هالكا" بمعنى مُهْلِك، أي: مُهْلِك من تعرّج فيه...»[٢] .

٣- يأتي فـاعل بمعنى المصـدر، مـثل قولهـم: الفاضلة بمـعنى الفضـل والإفضـال، والعافية بمعنى المعافاة، والعاقبة بمعنى العُقْبُ، والعاقبة في كل شيء آخره، والعُقْب: آخر كل شيء[٣] ، وخاتمتَه، قال النبي ﷺ : «أنا العاقب»، أي: آخر الأنبياء. والكاذبة من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢] بمعنى الكذب. ونحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنْ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨]، أي: بقاء[٤] . ومن ذلك قراءة ابن مـسعود: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عالم عَلِيمٌ﴾[٥] . يقول ابن جني[٦] تحتـمل هذه القراءة ثلاثة أوجـه منها: «أن يكون "عالم" مصـدرًا كالفالج والباطل، فكأنه قال: وفـوق كل ذي علم عليم» ويؤيد ما ذهب إليه ابن جني أنه قراءة الجمهور.

ويرى ابن جني أنه يجـوز أن يبـقى اسم الفاعل في التـراكـيب السابقـة دون تأويل بالمصدر، ويكون اسم الفاعل صـفة لموصوف محذوف، والتقـدير في قوله تعالى: ﴿ لا تَسْمَعُ فِيهَا لاغِيَةً﴾[٧] ، لا تسمع فيها كلمةً لاغيةً .

---

(١) ينظر: المبرِّد، المقتضب ٤/ ١٨٠.

(٢) ابن جنيّ، الخصائص ٢/ ٢١٠-٢١١ .

(٣) المعجم الوسيط، مادة «عقب».

(٤) ينظر: ابن جني، المحتسب ١/ ٢٨٧، وابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٥٢ .

(٥) سورة يوسف / ٧٦ .

(٦) ابن جني، المحتسب ١/ ٣٤٦-٣٤٧ .

(٧) المرجع السابق ١/ ٢٨٧ .

ويرى رضي الدين[1] رأي ابن جني ففي قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنْ بَاقِيَةٍ﴾ يقول: يجوز أن يكون بمعنى نفس باقية، أو شيء باقٍ، وفي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ يقول: يجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة: أي تكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة .

فاسم الفاعل هنا يأتي بمعنى المصدر، وهذا من تبادل الصيغ، إلا أن هناك من ذهب إلى القول بحذف موصوف، وأن صيغة فاعل المذكورة صفة له.

والقول بمجيء اسم الفاعل بمعنى المصدر يغنينا عن القول بحذف عنصر ربما لا يحتاجه السياق، وعدم التقدير أولى من التقدير والحذف، لذا يرى ابن جنيّ أن القول بالمصدر هنا «أعذب[2] وأعلى» أي أعلى لغةً وأعذب دلالة.

ب- يأتي المصدر بمعنى اسم الفاعل : مثل: رجل عدْل، أي: عادل، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: ٣٠] أي: غائرًا، كما يأتي اسم الفاعل بمعنى المصدر، مثل: قم قائمًا، فالمعنى: قم[3] قيامًا، وقول الشاعر:

على حلفةٍ لأ أشتمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ولا خارجًا من فِيَّ زورُ كلامِ

فأراد: ولا خروجًا، فوضَع «خارجًا» في موضع المصدر «خروج» وهذا قول عامة النحويين[4] .

جـ- تأتي صيغة اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل: قال ابن السكّيت ومنه «عيش مغبون» أي: غابن غير صاحبه، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١] أي: آتيا[5] . ويقول الرضي: والأَوْلى أنه من أتيت الأمر، أي: فعلته، فالمعنى إنه كان وعده مفعولاً[6] . أي أن الصيغة هنا باقية على معنى اسم المفعول.

د- فعيل بمعنى «مُفْعِل»: تأتي صيغة المبالغة «فعيل» بمعنى اسم الفاعل «مُفْعِل» كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠].

---

(١) رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، القسم الأول، ١/ ١٧٦ .

(٢) ابن جني، المحتسب، ١/ ٢٨٧ .

(٣، ٤) ينظر: المبرِّد، المقتضب ٣/ ٢٦٩ .

(٥) ابن فارس، الصاحبي ص ٣٦٧ .

(٦) رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ١٩٩ .

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ١١٠].

فـ «أليم» في الآية الأولى بمعنى «مؤلم» لأنه من قولك: آلم فهو مؤلم وجمعه أُلماء وإلام»[١]. وفي الآية الثانية يحتمل أن يكون بصير بمعنى مُبْصر، كالسميع بمعنى المُسْمع[٢].

هـ- فعيلة بمعنى فاعل، كخليفة في قوله تعالى: ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] فـ «خليفة» بمعنى خالف «أي يخلف غيره، وزيدت الهاء للمبالغة»[٣].

* أهميّة الجانب الدلالي في الفرق بين الصيغ:

يساعد الجانب الدلالي في السياق في التفريق بين الصيغ عند حدوث لبس بين صفتين أو أكثر، فدلالة الانقطاع والتجدّد، وكذلك الدوام والثبوت، والمبالغة، لها دور بارز في تحديد الصيغة، ففي مثل: خالد مستقيم الرأي، نجد أن دلالة الثبوت والاستمرار تساعد على جعل صيغة مستقيم صفة مشبّهة، وليست اسم فاعل. فإذا أضفنا عنصراً جديداً إلى التركيب، وقلنا: خالد مستقيم الرأي الآن، تحوّلت الصيغة هنا إلى اسم الفاعل، لدلالتها على الحدوث الذي أفاده الظرف.

فالصفة المشبّهة إن قصد بها الحدوث والتجدّد رُدّت إلى[٤] اسم الفاعل، فنقول في حَسَنٌ. خالدٌ حسنٌ الآن أو غداً، قال الله تعالى في ضيّق، لما قصد به الحدوث ﴿وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١١].

ويرى رضي الدين «أن الصفة المشبهة كما أنّها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضًا موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى «حسن» في الوضع إلا ذو حسن... وكان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة تخصّصه ببعضها، كما

---

(١) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول ص ٢٧ .
(٢) أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٥٦٠ .
(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول ص ٤٧ .
(٤) رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ١٩٨.

تقول: كان هذا حسنًا فقبح أو سيصير حسنًا، أو هو الآن حسن فقط، فظهوره في الاستمرار ليس وضعيًا»[1].

فدلالة السياق تساعد على تحديد الصيغة بجانب القرائن اللفظية الدالة على الحدوث والتجدّد. فدلالة الثبوت والدوام تحدّد صيغة الصفة المشبّهة، ودلالة التجدّد والحدوث ترتبط باسم الفاعل.

«فالصفة المشبّهة تشبه في مبناها صيغة الفاعل كطاهر، والمفعول موجود " صفة من صفات الله" أو المبالغة كوقِح أو التفضيل كأبرص وأشدق، فالمعنى يفرّق بين كل واحدة من هذه الصفات وبين الأخريات إذا اتفقت الصيغة في أي اثنتين منها»[2].

فالجانب الدلالي له دور مهم في تعيين الصيغة وتحديدها حال حدوث لبس مع غيرها من الصيغ، فقد تشترك صيغة الصفة المشبّهة مع كل من صيغ اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة واسم التفضيل، ثم يقوم المعنى بالتفريق بين هذه الصيغ، وتحديد كل وصف على حدة.

كما أن هناك بعض القرائن اللفظية التي تساعد على هذا التحديد مثل: ظروف الزمان أو الإضافة، عن طريق إضافة الصيغة إلى فاعلها نحو: طاهرُ القلب، والأصل: طاهر قلبُه، وهنا تدخل الصيغة في دائرة الصفة المشبّهة لإضافتها إلى فاعلها.

* الاستعمال النحوي لاسم الفاعل:

المقصود من الاستعمال النحوي هنا، الوظائف التي يؤدّيها اسم الفاعل حال دخوله في التراكيب اللغوية، كالعمل، والإسناد، والإضافة، والإتباع إلخ.

عمل اسم الفاعل: اسم الفاعل من الأسماء[3] التي تعمل عمل الفعل، وهو يعمل

---

(١) رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٥.

(٢) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٠ .

(٣) الأسماء التي تعمل عمل الفعل «سبعة» هي: المصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل. ينظر: ابن هشام، قطر النّدى ص ٣٥٩-٣٩٤، وقد زاد عليها ابن هشام في كتابه «شذور الذهب» ثلاثة أسماء، وهي: الظرف والمجرور المعتمدان على نفي أو استفهام، واسم المصدر، فأوصلها إلى «عشرة». ينظر: شرح شذور الذهب ص ٣٥٧ - ٣٨٧ .

عمل[1] الفعل المضارع لجريانه عليه في اللفظ والمعنى «أما اللفظ فلأنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته، ويطرد فيه ذلك نحو: ضارب ومكرم ومنطلق ومستخرج، كله جارٍ على فعله الذي هو: يضرب ويكرم وينطلق ويستخرج، فإذا أريد به ما أنت فيه وهو الحال أو الاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعنى فجرى مجراه»[2].

وليس المقصود هنا في الموافقة اللفظية بين اسم الفاعل والفعل المضارع هو نوع الحركة، بل المقصود هو الحركة على إطلاقها.

وقد عبّر المبرِّد عن الحال والاستقبال بقوله: «فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع، أو ما تفعله بَعْدُ ولم يقع جرى مجرى الفعل في عمله وتقديره»[3].

فاسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع لجريانه عليه في اللفظ والمعنى نحو: «هذا ضاربٌ زيداً غدا، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً غدا... وهذا ضارب عبدَالله الساعة، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً الساعة»[4].

فاسم الفاعل أُعمل حملاً على الفعل، كما أن الفعل المضارع أعرب لمضارعته الاسم وهنا يبدو - عند النحويين- جانب التأثير والتأثّر بين اسم الفاعل والفعل المضارع.

فالفعل المضارع أعرب لمضارعته الاسم[5] عند البصريين، إذ كان أصل الإعراب للأسماء، واسم الفاعل أعمل بمضارعته الفعل إذ كان أصل الإعمال[6] للأفعال، «فكل واحد منهما داخل على صاحبه... لأنه إنما شُبّه بما ضارعَه من الفعل، كما شُبِّه به في الإعراب»[7].

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ١٦٤ .
(٢) ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٦٨ .
(٣) المبرِّد، المقتضب ٤/ ١٤٩ .
(٤) سيبويه، الكتاب ١/ ١٦٤ .
(٥) وذلك لثلاثة أوجه: أحدها: التخصيص بعد الشيوع. الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على اسم الفاعل نحو: إن زيداً ليقوم، كما يقال: إن زيداً لقائم. الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه نحو: يضرب فإنه على وزن ضارب في حركته وسكونه. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٤٩-٥٥٠ المسألة ٧٣ .
(٦) ينظر: ابن السراج، الأصول في النّحو ١/ ١٢٣ .
(٧) سيبويه، الكتاب ١/ ١٧١ .

- ولاسم الفاعل في العمل صورتان هما :

الأولى: أن يكون مجرّدًا من «ألْ» . الثانية: أن يكون مقترنًا بـ «ألْ» .

الصورة الأولى: مجيء اسم الفاعل مجرّدًا من «ألْ» .

يعمل اسم الفاعل المجرّد من «أل» بشرطين وجوديين[1] ، وبشرطين عدميين. فالشرطان الوجوديان هما:

١- أن يكون اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه محمول على لفظ المضارع، والمضارع يدل بصيغته على الحال أو الاستقبال إذ كان جاريًا على[2] المضارع في حركاته وسكناته وعدد حروفه، كما أنّه في معناه، فلما اجتمع له الشبه اللفظي والمعنوي عمل عمل الفعل المضارع.

فتحقق وظيفة اسم الفاعل هنا يعتمد على شرط[3] دلالي هو أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال، كما هو الحال فيما حُمل عليه.

٢- أن يعتمد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف؛ لأن هذا الاعتماد يقرّبه من الفعلية[4] . فمثال الاسم المخبر عنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق : ٣].

والاسم الموصوف المعتمد عليه قد يكون مذكورًا أو مقدّرًا، مثال الأول: مررت برجل ضاربٍ زيدًا، ومثال الثاني قول الشاعر:

كناطحٍ صخرةً يومًا ليُوهِنَها فلم يَضِرْها وأَوْهَى قَرنَهُ الوَعِلُ

أي كَوَعِلٍ ناطح[5] . وقولهم: يا طالعًا جبلاً، أي: يا رجلاً[6] طالعًا .

وقد عدَّ ابن مالك المثال الأخير من الاعتماد على حرف النداء «يا». وقد اعترض على ذلك خالد الأزهري فقال: إن ذلك سهو من ابن مالك «لأن المعتمد عليه يقرِّب

---

(١) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٦٥ . (٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٦ .
(٣) ينظر: د. محمد حماسة، النّحو والدلالة ص ١٣٠ . (٤) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني ١/ ٥٥٣ .
(٥) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب ص٣٦٤-٣٦٥. وابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/ ١٠٩ .
(٦) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ١٩٧ .

الوصف من الفعل، وحرف النداء لا يصلح لذلك؛ لأنه مختص بالاسم، لكونه من علاماته، فكيف يكون مُقربًا من الفعل»[1].

فإن فُقد الشرط الأول بأن كان اسم الفاعل دالاً على المضي، فإنه لا يعمل، بل يضاف إلى ما بعده، وتكون إضافته[2] معنويّة، فلا يقال: خالدٌ ضاربٌ عمرا أمسِ، بل يقال: خالدٌ ضاربُ زيدٍ أمسِ. لأن اسم الفاعل فقد المضارعة اللفظية بينه وبين الماضي، فاسم الفاعل ضارب «ليس على عدد ضرب ولا مثله في حركاته وسكناته»[3].

فضرَب في معنى ضارِب، فالمضارعة بينهما متحقّقَة في المعنى فقط، واسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلا إذا وافقه في المعنى واللفظ، وقد فقد الماضي شرط المضارعة اللفظية، كما أنه فقد أيضًا شرط الدلالة الزمنية، وهي الحال أو الاستقبال.

فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي، لم يجز فيه التنوين ولا العمل فيما بعده، بل يجب إضافته، مثل: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، «لأنّه اسم بمنزلة قولك: غلام زيدٍ، وأخو عبدالله، ألا ترى أنّك لو قلت: هذا غلامٌ زيدًا كان محالاً، فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضيًا لا تنوّنه؛ لأنه اسم، وليست فيه مضارعة الفعل، ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه، كما لم يجز ذلك في الغلام»[4].

ويرى الكسائي[5] وتبعه هشام الضرير[6] وابن مضاء، وأبو جعفر[7] وجماعة جواز إعمال اسم الفاعل إن كان بمعنى الماضي. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف:١٨] ووجه الاستدلال أن اسم الفاعل «باسط» جاء بمعنى الماضي وعمل النّصب في «ذراعيه» اعتبارًا بالشبه معنًى وإن زال الشبه[8] لفظًا، وردّ

---

(١) خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٦٦-٦٧ .

(٢) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٠ .

(٣) ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٦ .

(٤) المبرِّد، المقتضب ٤/ ٨.

(٥) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٠، وابن يعيش، شرح المفصل ٦/ ٧٧، وابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ١٩٥، والأشموني، شرح الأشموني ١/ ٥٥٤، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/ ١٠٦ .

(٦) ابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٣٦٢ .

(٧) خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٦٦ .

(٨) ينظر: السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٥ .

المانعون بأنّه على حكاية الحال[1] الماضية، والمعنى يبسط ذراعيه، فيصح وقوع المضارع موقعه والدليل[2] على ذلك ما يلي:

- أن الواو في «وكلبهم» واو الحال.

- أن الخالق سبحانه وتعالى قال: ﴿ونقلّبهم﴾ بلفظ المضارع الدال على الحال، ولم يقل سبحانه: «وقلّبناهم».

وقال بعض النحويين: لا حاجة إلى تكلف الحكاية؛ لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن، فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال، فيكون عاملاً[3].

واستدل الكسائي على إعمال الماضي أيضاً ببعْض الأمور ومنها:

١- قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وجاعل اللَّيلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٦]. في قراءة[4] ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر.

٢- قول العرب: هذا مارٌ بزيدٍ أمسِ. ٣- وقولهم: الضاربُ زيداً أمسِ.

وقد أجيب عما جاء به الكسائي على النّحو التالي:

- أما عن الآية الكريمة فمن أوجه تأويلها أنّها جاءت على حكاية الحال الماضية، كما هو في «باسط ذراعيه» فجاعل على هذا التأويل «عامل لكونه بمعنى جعل»[5].

- وأما عن المثال الثاني وهو: هذا مارٌ بزيدٍ أمس. فإنما أعمل في الجار والمجرور، ولم يعمل في مفعول «والجار والمجرور يجري مجرى الظروف، والظروف يعمل فيها روائح الأفعال»[6].

---

(١) حكاية الحال الماضية هي التعبير عن الماضي والآتي كالتعبير عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار. ابن هشام مغني اللبيب ٢/ ٧٩٧. ويقول الأندلسي: معني حكاية الحال أن تقدّر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدّر ذلك الزمان كأنه موجود الآن. رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠١. وينظر: الصبّان، حاشية الصبّان ٢/ ٢٩٣.

(٢) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى ص ٣١٨، وخالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٦٦.

(٣) الصبّان، حاشية الصبّان ٢/ ٢٩٣.

(٤) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (وجاعل الليل سكنًا) بألف. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (وجعل الليل سكنًا) بغير ألف. ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات ص ٢٦٣.

(٥) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧٠. (٦) ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٧.

- وأما المثال الثالث وهو: «هذا الضارب زيداً أمسِ، «فإنّما عمل لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي، واسم الفاعل المتّصل بها بمعنى الفعل»[1]، ولأن اسم الفاعل المقترن بأل لا يشترط في عمله دلالته على زمان بعينه فهو يعمل في كل الأزمنة.

والخلاف السابق بين جمهور النحويين، والكسائي ومن تبعه في عمل اسم الفاعل المجرد من أل إن كان بمعنى الماضي يخص حالة النصب فقط وهي نصب المفعول به، أما عمل اسم الفاعل الرفع فقد اختلف فيه على أقوال[2] هي:

١- ذهب بعض النحويين أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين.

٢- ذهب قوم إلى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور.

٣- أما رفعه المضمر فقد اختلف فيه، فحكى ابن عصفور الاتفاق أنه يرفعه، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع.

وإن فُقد الشرط الثاني وهو اعتماد اسم الفاعل، وجاء غير معتمد على ما ذكر من قبل لم يجز[3] عمله، وأجاز عملَه غير معتمد الكوفيون[4] والأخفش، نحو: ضاربٌ زيداً عندنا. واستدل الأخفش على عمله دون اعتماد بالمستوى الشعري، كقول الشاعر:

خبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فلا تك مُلْغيًا مقالةَ لِهْبيٍّ إذا الطيرُ مَرَّت

و«خبير» هنا على وزن فعيل وهي صيغة مبالغة، إلا أنها محولة عن وزن فاعل، لذا صحّ الاستدلال بها، فهي تعمل بنفس شروط اسم الفاعل. فالأخفش يرى أن «بنو لهب» فاعل بخبير، مع أن خبيراً لم يعتمد على شيء.

وأجيب بأن الكلام على التقديم والتأخير، فـ «خبير» خبر مقدم و«بنو لهب» مبتدأ مؤخّر، وصيغة «فعيل» تستعمل للمفرد[5] والجمع، قال تعالى: ﴿وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٧.
(٢) الأشموني، شرح الأشموني ١/ ٥٥٤.
(٣) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد ص ١٣٦-١٣٧، وابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٣٦٠.
(٤) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٥.
(٥) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى ص ٣٨٢-٣٨٤.

فجمهور النحويين يشترط لعمل اسم الفاعل المجرّد من «أل» الاعتماد، والدلالة الزمنية على الحال أو الاستقبال وهما شرطان وجوديان.

أما الشرطان العدميّان فهما يرتبطان بالتصغير والوصف، بمعنى أن لا يصغرّ اسم الفاعل وأن لا يوصف، فإن صُغّر أو وُصف لم يعمل[1] عند الجمهور؛ لأن التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله[2] بالفعل، «فكما لا يصغّر الفعل لا يصغّر مشبّهه»[3].

وفي جواز عمله هنا ثلاثة آراء هي:

١- ذهب الكسائي[4] إلى جواز عمله مصغّرًا وموصوفًا، واحتج بقول بعضهم أظنني مرتحلاً وسويرًا فرسخا. ولا حجة له في ذلك «لأن فرسخا ظرف يكتفي برائحة الفعل»[5].

٢- يرى الكوفيون عدا الفراء ووافقهم النحّاس أنه يجوز إعمال اسم الفاعل المصغّر بناء على مذهب الكوفيين أن المعتبر شبه اسم الفاعل للفعل في المعنى لا في اللفظ، أما النحّاس فقد قاسه على جمع التكسير[6].

٣- ذهب بعض[7] المتأخرين أنه يجوز إعمال المصغّر الملازم للتصغير الذي لم يلفظ به مكبّرًا، كقول الشاعر: «مضرّس بن ربعي»

فما طَعْمُ رَاحٍ في الزُّجاجِ مُدَامةً ترَقْرَقُ في الأيدي كُميتٍ عَصِيرُها

في رواية جر «كميت»[8].

ولحمل اسم الفاعل في العمل على الفعل في اللفظ والمعنى، مُنع من العمل عند جمهور النحويين إذا اقترب من صفة لا يختص بها الفعل، فلا يعمل مصغرًا أو

---

(١) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٣٦٠.

(٢) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٣.

(٣) رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، القسم الأول ١/ ٢٩٢.

(٤) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص ١٣٦. وخالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٦٥.

(٥) الأشموني، شرح الأشموني ١/ ٥٥٤.

(٦) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٥.

(٧) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني ١/ ٥٥٤-٥٥٥.

(٨) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٥.

موصوفًا؛ لأن الفعل لا يكون كذلك، ولأن هاتين الصفتين تدخلانه في دائرة الاسمية، وتبعدانه عن دائرة الفعلية التي هي مناط عمله. فالعمل هنا أساسه الحمل على الفعل في اللفظ والمعنى، فإن فقد شرط الاتفاق في اللفظ بأن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجب إضافته إلى ما بعده.

والحقيقة أنه لا فرق في المعنى بين المثالين التاليين:

خالدٌ ضاربُ زيدٍ أمسِ. وخالدٌ ضاربٌ زيداً أمسِ.

فالتركيب في المثال الأول صحيح نحويًا عند الجمهور؛ لأن اسم الفاعل جاء بمعنى الماضي، وقد فقد شرط المضارعة اللفظية بينه وبين فعله الذي حمل عليه، فعدُل عن نصب ما بعده إلى جرّه بالإضافة التي هي أخص خصائص الأسماء.

أما المثال الثاني فهو غير صحيح نحويًا، ولا يجوز استعماله عند الجمهور؛ لأن اسم الفاعل فيه نصب ما بعده مع مخالفته للفعل في اللفظ، وكذلك في الدلالة الزمنية. مع أن صيغ المبالغة تعمل عمل الفعل عندهم مع مخالفتها له في اللفظ.

فالنظرة هنا لم تراع المعنى المراد، بل اهتمت بالأمور الشكلية اللفظية، وهي ضرورة أن يجري اسم الفاعل المجرد من أل مجرى فعله في الحركات والسكنات.

*** جواز النصب والجر:**

يجوز في الاسم الفضلة التالي لاسم الفاعل العامل، أي الدال على الحال أو الاستقبال أن ينصب به، أو يُجر بإضافته إليه وذلك للتخفيف، وقد قرئ في السبع بالوجهين[1] النصب والجر، قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ [الطلاق: ٣] ، و ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ [الزمر: ٣٨]، النصب على المفعولية، والجر بالإضافة.

فالآية الأولى: قرأها عاصم بالجر، وقرأها الباقون بالنصب[2] والآية الثانية قرأها أبو عمرو وعاصم بالنّصب، وقرأها الباقون[3] بالجرّ. وقد قرئ بالجر، أي بإضافة اسم

(١) خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٦٩، والأشموني، شرح الأشموني ١/ ٥٦٢ .
(٢) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات ص ٦٣٩ .
(٣) المرجع السابق ص ٥٦٢ .

الفاعـــل إلى تاليه، قوله تـــعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] و ﴿إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩].

وقد اختلف في حالتي النصب والجر هنا على قولين[١]:

١- قال أبو حيان وهو ظاهر كلام سيبويه أن النصب أولى من الجر.

٢- قال الكسائي هما سواء.

وقد اختار السيوطي حالة الجر «لأن الأصل في الأسماء إذا تعلّق أحدهما بالآخر الإضافة، والعمل إنّما هو بجهة الشبه للمضارع، فكان على الأصل أولى»[٢].

والراجح هنا هو حالة الجر لإفادتها التخفيف، ولأن عمل اسم الفاعل النصب يأتي حملاً على الفعل، وليس النصب أصلاً في الأسماء بل الأسماء محمولة كلّها في النصب على أفعالها، أما الجر بالإضافة فهو أخص خصائص الاسم، وهو أصل فيه.

أما ما عدا التالي[٣] فيجب نصبه نحو «خليفة». من قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]. لأن الجار والمجرور «في الأرض» فصل بين العامل «جاعل» والمعمول «خليفة» فاستحالت الإضافة.

فالغرض من إضافة اسم الفاعل العامل إلى ما بعده، هو طلب الخفة، يقول سيبويه: «واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيء، وينجر المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقبًا للتنوين... وليس يغيّر كفّ التنوين إذا حذفته مستخفًا شيئًا من المعنى، ولا تجعله معرفة»[٤]. مثال حذف التنوين قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ٨٥- والأنبياء: ٣٥- والعنكبوت: ٥٧]، ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

أمثلة حذف النون قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]. و﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]، ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١].

(١، ٢) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٦.

(٣) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢٠٧.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/ ١٦٥.

وقد يحذف التنوين لالتقاء الساكنين، كقول أبي الأسود الدؤلي:

فألفَيْتُه غيـــرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكـــرِ اللهَ إلا قليلاً

«لم يحذف النون استخفافًا ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال: رَمَى القومُ وهذا اضطرار»[1].

* اسم الفاعل المتعدّي لمفعولين:

إذا كان اسم الفاعل غير العامل يتعدى لمفعولين حَمْلاً على فعله تعين إضافته إلى الذي يليه[2]، ووجب نصب الثاني نحو: هذا معطي زيدٍ أمسِ درهما، وقد اختلف في عامل النّصب في الاسم الثاني على قولين:

١- يرى أكثر النحويين[3] أنه منصوب بفعل مضمر.

٢- أجاز السيرافي[4] النصب باسم الفاعل؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبها بمصحوب الألف واللام والمنوّن.

وقد اختار ابن يعيش القول الثاني، وعلّل ذلك بقوله: «فلو كان الثاني ينتصب بإضمار فعل لكنت في الأول مقتصرًا على مفعول واحد وهو ما أضيف إليه اسم الفاعل، وذلك لا يجوز، والجيد أن يكون منصوبًا بهذا الاسم»[5].

والراجح هو الرأي الأول، وإن كان يلجأ إلى التقدير؛ لأن اسم الفاعل هنا غير عامل، وحتى في حال عمله فهو فرع على الفعل، الذي هو أصل العمل.

* ارتباط العمل بالمعنى:

للمعنى دور مهم في عمل بعض العناصر التي يتشكل منها التركيب اللغوي، فاسم الفاعل يضاف إلى المفعول به، ولا يضاف إلى فاعله؛ لأن الاسم لا يُضاف إلى نفسه.

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ١٦٩ .

(٢) ينظر: ابن عصفور، المقرّب ١/ ١٢٤ .

(٣) ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٧ .

(٤) الأشموني، شرح الأشموني ١/ ٥٦٢ .

(٥) ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٧ .

واسم الفاعل هو ما دل على الحدث وصاحبه، فلا يصح دلاليًا أن يضاف إلى مرفوعه، بل يستتر فيه فاعله وينصب مفعوله أو يجرّه بالإضافة.

فإذا جاء اسم الفاعل لازمًا، ودل على الثبوت والدوام، وافق بهاتين الصفتين الصفة المشبّهة من هنا يُحمل عليها، فيجوز إضافته إلى مرفوعه فالعامل الدلالي هنا هو سبب اكتساب الوصف «اسم الفاعل» حالة الجر إلى الفاعل؛ لأنه انتقل بهذه السمة الدلالية إلى دائرة الصفة المشبّهة. فيعامل معاملتها «في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة وجرّه بالإضافة»[1] . مثل: خالد قائم الأب أو طاهر القلب. برفع الأب والقلب، ونصبهما وجرّهما.

هذا إذا كان اسم الفاعل مشتقًا من فعل لازم، أما إذا كان متعديًا لأكثر من مفعول لم يجز إلحاقه[2] بالصفة المشبهة، واختلف في اسم الفاعل المتعدي لواحد على[3] النحو التالي: أ- قال الأخفش بالجواز مطلقًا .

ب- ذهب جمهور النحويين إلى المنع مطلقًا .

جـ- يرى ابن عصفور وابن أبي الربيع أنه إذا حذف مفعوله جاز، وإلا امتنع.

ويرى خالد الأزهري أن ما ذهب إليه كل من ابن عصفور وابن أبي الربيع هو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال[4] .

قال الشاعر:

ما الرّاحمُ القلبِ ظلاّمًا وإنْ ظُلِما ولا الكريمُ بمنّاعٍ وإنْ حُرِمَا[5]

فالخلاف هنا لا يمس الجانب الدلالي؛ لأن اسم الفاعل لا يعامل[6] معاملة الصفة المشبهة إلا إذا دل على ما تدل عليه، وهو الثبوت والدوام، أما الخلاف فيدور حول نوع الفعل من التعديّ واللزوم، فإن كان متعديًا لأكثر من مفعول، فهو بعيد جدًا عن طبيعة

---

(١) خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧٠ .

(٢) ينظر: الأشموني، حاشية الصبّان ٢/ ٣٠٣ .

(٣) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧١، والأشموني، شرح الأشموني١/ ٥٦٥.

(٤) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧١.

(٥) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧١، والأشموني، شرح الأشموني١/ ٥٦٥.

(٦) قد يأتي اسم فاعل دالاً على الثبوت والدوام بصيغته مثل: خالد، ومستمر.

الصفة المشبهة التي لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، وإن كان متعديًا لواحد اختلف فيه أيضًا؛ لأن التعدي يبعده عن الصفة المشبّهة، وأجازه بعض النحويين كابن عصفور وابن أبي الربيع بشرط حذف المفعول اقتصارًا حتى يقترب الفعل المتعدي بذلك من الفعل اللازم.

*** الصورة الثانية: أن يكون اسم الفاعل مقترنًا بأل:**

إذا جاء اسم الفاعل مقترنًا بأل عمل بدون شروط، فيعمل مطلقًا في جميع الأزمنة ماضيًا وحالاً ومستقبلاً، كما أنه يعمل دون حاجة إلى الاعتماد على شيء، مثل: جاء الضاربُ خالدًا أمسِ أو الآنَ أو غدًا. وذلك لأن «أل» فيه موصولة، واسم الفاعل ضارب وقع موقع الفعل، لأن الصلة تكون جملة فضارب «حالّ محلّ ضرب إذا أردت الماضي أو يضرب إن أردت غيره، والفعل يعمل في جميع الحالات، فكذلك ما حلّ محلّه»[1].

وقد اختلف النُّحاة في عمل اسم الفاعل المقترن بـ «أل» على أربعة أقوال هي:

١- ذهب جمهور النحويين أنه يعمل مطلقًا ماضيًا أو حالاً أو مستقبلاً وهو الرأي السابق ذكره.

٢- ذهب الأخفش[2] أنه يأتي بمعنى الماضي، وأن «أل» فيه معرِّفة، وليست موصولة، كهي في الرجل، وانتصاب الاسم بعده على التشبيه بالمفعول به، كما هي في: زيد الحسن الوجه. ويرى رضي الدين أن رأي الأخفش رأي ضعيف[3].

٣- ذهب قوم إلى أنه لا يعمل، وأن انتصاب ما بعده بفعل مقدّر، ونقل هذا الرأي عن المازني[4]؛ لأن اللام عنده في اسم الفاعل ليس بموصول وليس ذو اللام في الحقيقة فعلا؛ لأنه ليس صلةً لموصول.

---

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى ص ٣٧٩، وينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٦٥.

(٢) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد ص ١٣٧، وابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٧، ورضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠١، والسيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٦، والأشموني، شرح الأشموني ١/ ٥٥٦.

(٣) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية في النّحو ٢/ ٢٠١.

(٤) المرجع السابق نفسه.

٤- ذهب جماعة من النحويين منهم الرمّاني[١] والمازني[٢] أنه لا يعمل إلا إذا كان ماضيًا، فشرط العمل هنا فيما بعده أن يدل على الزمان الماضي، ولا يعمل حالاً أو مستقبلاً.

فللمازني هنا رأيان: الأول أن اسم الفاعل المقترن بـ «أل» لا يعمل، وأن ما بعده منصوب بفعل مقدّر. الثاني: أنه يعمل إذا كان ماضيًا، مثلما ذهب الرمّاني.

والرأي الرابع الذي يشترط عمل اسم الفاعل المقترن بـ «أل» إذا كان ماضيًا، يردّه ما جاء عاملاً بمعنى الحال، كقوله تعالى: ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وعمل اسم الفاعل المقترن بـ«أل» أولى[٣] إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال من عمله إذا كان ماضيًا؛ لأنه في المنوّن لا يعمل ماضيًا.

والراجح من الأقوال السابقة هو عمل اسم الفاعل المقترن بـ «أل» مطلقًا دون التقيّد بزمن بعينه وهو رأي جمهور النحويين، وهو المشهور[٤] ؛ لأن «أل» في اسم الفاعل هنا تدل على معنى الذي، فهي اسم موصول، واسم الفاعل معها يقع موقع يجب تأويله بالفعل؛ لأن جملة الصلة تكون جملة فعلية، ويصلح الفعل هنا أن يقدّر بحسب الزمن الذي يدل عليه الحدث، فقد يدل على الماضي أو الحال أو الاستقبال، فيعمل عمل الفعل الذي هو بمعناه ومثال الماضي قولك: هذا الضارب زيدًا، يقول سيبويه: «فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدًا، وعَمِلَ عَمَلَه»[٥] .

* عمل المثنى والمجموع:

يعمل اسم الفاعل المثنى والمجموع جمع تصحيح أو تكسير عمل المفرد منه بالشروط السابقة. وقد اهتم النحويون هنا أيضًا بالناحية الشكلية بين اسم الفاعل وبين

---

(١) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد ص ١٣٧، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/ ١١٠، والسيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٦ .

(٢) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني ١/ ٥٥٦ .

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٦ .

(٤) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/ ١١٠، والأشموني، شرح الأشموني ١/ ٥٥٦.

(٥) سيبويه، الكتاب ١/ ١٨١-١٨٢ .

فعله الذي حمل عليه، فذهبوا إلى أن أولى الجموع بالعمل هو جمع التصحيح «السالم» «لأنه يسلم فيه لفظ واحده، فتكون طريقته طريقة الواحد، والواحد جارٍ مجرى الفعل، وزيادة التثنية والجمع تجري مجرى الزيادتين اللاحقتين للفعل، فتقول: هذان ضاربان زيداً، كما تقول: يضربان زيداً، وهم ضاربون زيداً، كما تقول: يضربون زيداً... ثم أجروا الجمع المكسّر مجرى الجمع السالم إذ كانا جميعًا جمعين»[1].

فمازالت النظرة إلى الاهتمام بالجانب الشكلي هنا هي المسيطرة على فكر النحويين، فقد حالوا اختلاق المحاذاة اللفظية بين اسم الفاعل المثنى والمجموع والفعل الذي حملا عليه، مع أن الفعل لا يدخل في دائرة التثنية والجمع؛ لأنّهما من خصائص الأسماء، فقالوا: إن ضاربان توازي يضربان

وضاربون توازي يضربون

فالألف والنون في المثنى كما هما في الفعل المضارع، والواو والنون في جمع التصحيح كما هما في الفعل المضارع.

وعندما لم يجدوا المحاذاة الشكلية محقّقة في الجمع المكسَّر حملوه على جمع التصحيح. فكلاهما جمع. وكأن العمل لا يتم ولا يتحقق إلا عند تصيّد المحاذاة الشكلية بين العامل والفعل الذي حمل عليه في العمل، أي بين اسم الفاعل مفردًا كان أو مثنى أو جمعًا وبين الفعل المضارع، وهذه المحاذاة في التثنية والجمع لا تتحقق إلا في بنية الجملة الاسمية.

*** أمثلة عمل اسم الفاعل المثنى والجمع:**

= من القرآن الكريم[2]:

أ- جمع التصحيح: قوله تعالى:

- ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً﴾ [الأحزاب: ٣٥].
- ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢].

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٤.

(٢) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢٠٢، وسيبويه، الكتاب ١/ ١٨٣.

- ﴿هَلْ هُنَّ كاشفاتٌ ضُرَّه﴾ [الزمر: ٣٨]. في قراءة [١] أبي عمرو وعاصم بتنوين «كاشفات»

ب- جمع التكسير: قوله تعالى ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]. فـ «خُشَّعًا»، بضم الخاء وتشديد الشين، جمع تكسير لـ «خاشع» في قراءة ابن كثير ونافع وعاصم، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي «خاشعًا» بألف[٢].

= من الشعر:

أ- المثنى: قول الشاعر:

الشّاتِمِيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا ... والنَّاذِرَيْنِ إذا لَمَ القَهُمَا دَمِي[٣]

ب- جمع التصحيح: قول امرئ القيس:

القائلين الملك الحلاحلا ... خيرَ مَعَدّ حسبًا ونائلاَ[٤]

جـ- جمع التكسير، ومنه جمع فواعل أجروه مُجرى فاعله، حيث كانوا جمعوه وكسروه عليه[٥]، كقول أبي كبير الهذليّ:

مِمّا حَمَلْن به وَهُنَّ عَوَاقِدٌ ... حُبُكَ النِّطَاقِ فعاش غيرَ مُهَبَّلِ

صرف عواقد ضرورة، ونصب به حُبك، وعواقد جمع عاقدة[٦].

وقال العجّاج: أوالفًا مكّة مِنْ وُرْقِ الحَمِى

صرف أوالفا ضرورة وأوالف جمع آلفة[٧].

= من النثر:

أ- المثنى: هذان الضاربان زيدًا.

ب- جمع التصحيح: هؤلاء الضاربون خالدًا.

---

(١) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات ص ٥٦٢.
(٢) المرجع السابق ص ٦١٧-٦١٨.
(٣) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢٠٢.
(٤) ينظر: ابن هشام، قطر النّدى ص ٣٧٩.
(٥) سيبويه، الكتاب ١/ ١٠٩-١١٠.
(٦،٧) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٤-٧٥.

جـ- جمع التكسير : قولهم: الهندات ضوارباً عمراً.

وقولهم: «هل هنّ حَوَاجُ بيتَ الله»[1] .

فـ «حواجّ» جمع حاجة «وفيه نيّة التنوين، وإنّما سقط؛ لأنه لا ينصرف، فكان ما فيه من أسباب منع الصرف بمنزلة التنوين، فلذلك نصب ما بعدها»[2] .

وتحذف نون المثنى والجمع عند الإضافة، كقول الشاعر:

الفارجو بابِ الأمير المبهم[3] .

يقول سيبويه: «فإن كففت النون جررت وصار الاسم داخلاً في الجار، وبدلاً من النون؛ لأن النون لا تعاقب الألف واللام... وذلك قولك: هما الضاربا زيدٍ، والضاربو عمروٍ»[4] .

وقد تحذف النون ويبقى نصب ما بعدها، كقول الشاعر:

الحافظو عـــورةَ العشيـــرةِ لا يأتيهـــمُ من ورائِنـــا نَطَـــفُ

«فلم تحذف النون هنا للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللَّذَيْنِ والّذِينَ حيث طال الكلام، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر، قال الأخطل:

أبني كُلَيْـــبٍ إنَّ عَمَّيَ اللَّذَا سلبا الملـوك وفكّكا الأغْلالا

لأن معناه معنى الذين فعلوا»[5] .

فإطالة التركيب اللغوي عن طريق التعدية ساعدت على حذف النون، لأن اسم الفاعل «مع المفعول به بمنزلة اسم مفرد، كما أن الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم»[6] .

فالنون في المثنى والجمع لا تعاقب الألف واللام، وإنما تعاقب الإضافة «ولذلك

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/ ١٠٩ .

(٢) ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٥ .

(٣) ينظر: ابن معطي، الفصول الخمسون ص ١٢٩ .

(٤) سيبويه، الكتاب ١/ ١٨٤ .

(٥،٦) سيبويه، الكتاب ١/ ١٨٦ .

جازت الإضافة فيما تدخله النون مع الألف واللام نحو قولك: هما الضاربا زيد؛ لأن النون تعاقب الإضافة، فكما تثبت النون مع الألف واللام، كذلك تثبت الإضافة مع الألف واللام»[1].

تقول: هذا الضارب الرجل أمس، تضيف الوصف وهو مقترن بالألف واللام إلى ما فيه الألف واللام، تشبيهًا بالحسن الوجه، لذلك لا يجوز أن نقول: هذا الضاربُ زيد أمس؛ لأنه فَقَد المضارعة مع الصفة المشبّهة، فيجب إضافته إلى ما فيه الألف واللام، أوْ إلى ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، مثل: الضاربُ رأسِ الجاني[2].

*** التابع لمجرور اسم الفاعل:**

إذا اتبع المجرور باسم الفاعل بأحد التوابع، فإما أن يكون اسم الفاعل عاملاً أو غير عامل:

أ- فإن كان اسم الفاعل عاملاً، جاز في المعطوف «التابع» وجهان[3] من الإعراب هما: ١- الجر على اللفظ. ٢- النصب بإضمار فعلٍ يناسب المعنى.

مثال العطف قولك: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو وعمرًا.

فالجر على لفظ «زيد» المجرور بالإضافة، والنصب بتقدير فعل اتفاقًا، أي: ويضرب عمرا أو بإضمار[4] وصف منوّن. ويلاحظ هنا أن المعطوف لم يفصل بينه وبين المجرور بفاصل. ويرى سيبويه أن الجر هنا أقوى[5] فالحمل على اللفظ أولى[6] من النصب بتقدير فعل وهو الوجه[7].

أما إذا فصل بين التابع والاسم المجرور بفاصل مثل: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرا.

---

(١) ابن السرّاج، الأصول في النّحو ١/ ١٢٩.
(٢) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٨٤.
(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/ ١٧٤، ورضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٣.
(٤) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢٠٧.
(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/ ١٧٤.
(٦) رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٣.
(٧) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧٠.

فالنصب هنا عند سيبويه أقوى للفصل وإطالة الكلام، فكلما طال الكلام كان النصب أقوى، و«ذلك أنك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه، فكذلك صار هذا أقوى»[١] .

فالبعد الموقعي بين الجار والمجرور يؤدي إلى ضعف حالة الجر ويقوّي حالة النصب، و«لأن الناصب ينصب ما تباعد منه والجار ليس كذلك»[٢] .

ففي حالة الفصل بين التابع والاسم المجرور باسم الفاعل يكون نصب المعطوف أولى من جرّه، فالبنية السطحية Surface Structure «المنطوقة» هنا في المثال السابق هي: «وعمرا» والبنية العميقة Deep Structure المفسِّرة لها بحسب دلالة السياق هي: ويضرب عمراً. لذلك يقول تشومسكي: «البنية العميقة تعبِّر عن المحتوى الدلالي، بينما تحدّد البنية السطحية الشكل الصوتي»[٣] .

ويجوز هنا عند بعض النحويين «وهم الكوفيون وطائفة من البصريين» النصب على المحل، فيكون للنصب وجهان: الأول: على تقدير فعل أو بإضمار وصف منوّن، والثاني بالعطف على محل[٤] المجرور؛ لأنه معمول لاسم الفاعل العامل الذي يجوز فيه وجهان النصب، والجر بالإضافة، فقد أضيف هنا اسم الفاعل لذلك يحتفظ المجرور به بحالة النصب.

أما سيبويه فيرى أن نصب المعطوف يكون بفعل مُقدّر يناسب المعنى، ويرى رضي الدين أن تقدير اسم الفاعل المنوّن في حالة النصب «أولى من تقدير الفعل ليوافق المقدَّر الظاهر»[٥] .

فرضي الدين يرى أن التوافق اللفظي بين العنصر المذكور والمقدَّر أولى من الاختلاف، لذا يرى تقدير اسم فاعل يناسب لفظ المذكور، في حالة نصب المعطوف.

وربما تكون نظرة سيبويه في تقدير فعل ترجع إلى أن الفعل هو الأصل في العمل،

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ١٧٤ .

(٢) ابن السراج، الأصول في النّحو ١/ ١٢٧-١٢٨ .

(٣) Chomsky, N. : Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge. 1965, P.143.

(٤) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢٠٧ .

(٥) رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٣ .

واسم الفاعل محمول عليه فهو فرع له، والأصل أقوى من الفرع، لذلك لم يهتم سيبويه بالتناسب الشكلي بين العامل الظاهر والمقدَّر.

ومثال ما روي بالوجهين في العطف قول الشاعر:

الواهبُ المائةَ الهجـــانِ وعـــبدَها عُـــوذًا تُزجّى بينهـــا أطفالهـا[1]

بنصب كلمة «عبد» وجرّها. وقول الآخر:

هل أنت باعـثُ دينـــارٍ لحاجتِـنا أو عبدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بن مِخْرَاقِ[2]

وكلمة «عبد» في البيت الثاني رويت بالوجهين أيضًا النصب والجر، فالنصب على تقدير فعل، أو اسم فاعل موافق للمذكور في اللفظ. والتقدير: أو تبعث عبدَ ربٍّ، أو باعثٌ عبدَ ربٍّ، والجر على اللفظ، ويجوز أن يكون النّصب عطفًا على محل[3] «دينار»؛ لأن اسم الفاعل «باعث» يعمل لدلالته على الاستقبال، فالشاعر يستفهم المخاطب عما سيقع.

ويرى المبرّد في البيت السابق أن المعطوف منصوب بفعل مقدّر، ومع هذا عند التقدير قدّر اسم فاعل موافق للمذكور، فقال: «ونصب الثاني لأنه أعمل فيه الفعل، كأنه قال: أو باعثٌ عبدَ ربٍّ»[4] وربما يرجع ذلك إلى أن اسم الفاعل يساوي الفعل في المعنى والعمل.

والنصب في البيتين السابقين أقوى من الجر، لوجود فاصل بين الاسم المجرور «المعطوف عليه» والمعطوف، و«كلّما تباعد الثاني من الأول قوى النصب واختير»[5]. وهذا هو مذهب سيبويه، لذلك روى البيت في كتابه[6] بالنصب.

---

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/ ١١٩ .

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/ ١٧١، والمبرِّد، المقتضب ٤/ ١٥١، ورضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٣، وابن السّراج، الأصول في النّحو ١/ ١٢٧، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/ ١٢٠ .

(٣) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/ ١٢٠ .

(٤) المبرِّد، المقتضب ٤/ ١٥١ .

(٥) المرجع السابق نفسه .

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/ ١٧١ .

هذا إن كان اسم الفاعل مضافًا إلى اسم ظاهر فيجوز كما تقدّم النصب والجر، أما إذا أضيف اسم الفاعل العامل إلى ضمير، حُمل[1] المعطوف على الفعل نحو «هذا ضاربك وزيدًا غدا. يقول ابن السراج: «لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر حملته على الفعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣] ولم تعطف على الكاف المجرورة»[2].

فعْطفُ الاسم الظاهر على الضمير المجرور باسم الفاعل العامل، لا يجوز فيه الجر، إلا إذا أعيد ذكر الجار «المضاف» مع المعطوف. فإذا لم يذكر الجار قبل المعطوف لم يبق إلا النّصب بإضمار فعل مناسب أو اسم فاعل يوافق المذكور.

ب- وإذا كان اسم الفاعل غير عامل، أي كان بمعنى الماضي جاز فيما بعده وجهان من الإعراب:

١- الجر وهو المختار[3].

٢- النصب بتقدير فعل من لفظ اسم الفاعل. نحو: «هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا، يقول سيبويه: «وإنما جاز هذا الإضمار؛ لأن معنى الحديث في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ، هذا ضرب زيدًا، وإن كان لا يعمل عمله فحمل على المعنى»[4].

فاسم الفاعل هنا وإن كان غير عامل إلا أنّه حمل على معنى الماضي فجاز تقدير فعل من لفظه. ويرى المبرِّد أن النّصب هنا يكون على المعنى، ولبعد المعطوف عن الجار، يقول في نحو: هذا معطي زيدِ الدراهمَ أمسِ وعمرو «جاز لك أن تنصب عمرا على المعنى لبعده عن الجار. فكأنك قلت: وأعطى عمرا»[5].

---

(١) يضاف اسم الفاعل المجرد العامل إلى المفعول به جوازًا، إن كان ظاهرًا متصلاً ووجوبًا إن كان ضميرًا متصلاً. ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد ص ١٣٧.

(٢) ابن السّراج، الأصول في النّحو ١/ ١٢٨.

(٣) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٣.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/ ١٧٢.

(٥) المبرِّد، المقتضب ٤/ ١٥٤. ومثال المقتضب: هذا مُعطى الدراهمَ أمس وعمرو. فاسم الفاعل فيه غير مضاف، وصحته ما ذُكر هنا. وينظر ابن السّراج، الأصول في النّحو ١/ ١٢٨.

ويتعيّن[1] هنا في حالة النصب إضمار فعل من لفظ اسم الفاعل، ولا يجوز إضمار اسم فاعل من لفظ المذكور؛ لأنه غير عامل، كما لا يجوز العطف بالنصب على المحل لنفس السبب، وهو عدم صلاحية اسم الفاعل للعمل، لعدم جريانه على الفعل الماضي في اللفظ، ولعدم دلالته على الحال أو الاستقبال.

ولا يكون الفعل المقدّر هنا إلا ماضيًا، ليوافق اسم الفاعل المذكور في الحدث والدلالة الزمانية «إلا إن كان هناك ما يدل على خلافه، نحو: هذا ضارب زيدٍ أمس، وعمرًا غدًا»[2].

ومثال المعطوف على مجرور الوصف غير العامل قوله تعالى: «فالق الإصباح وجاعل الليل سكنًا والشمسَ والقمر» [الأنعام: ٩٦]. فكلمة «الشمس» في الآية السابقة منصوبة بفعل يناسب المعنى، يقدّر من لفظ اسم الفاعل المذكور، وهو «جعل»[3] ولا يجوز نصبها «بإضمار وصف منوّن ولا بالعطف على المحل؛ لأن الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي»[4].

هذا إذا لم يُرد باسم الفاعل «جاعل» حكاية الحال، فإن كان على حكاية الحال الماضية مثل «باسط» في قوله تعالى ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] فهنا يجوز النصب بالعطف على محل[5] المجرور؛ لأن اسم الفاعل يكون حينئذ عاملاً.

ويرى رضي الدين أن نصب الاسم بالعطف على محل مجرور اسم الفاعل غير العامل فيه ضعف[6]، والمختار هو جر المعطوف حملاً على اللفظ؛ لأن اسم الفاعل هنا غير عامل.

فسيبويه يرى أن الاسم المنصوب المعطوف على مجرور الوصف غير العامل يشغل

---

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢٠٧، وخالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧٠، والأشموني شرح الأشموني ١/ ٥٦٣.

(٢) رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٣.

(٣) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٢٠٧، والأشموني، شرح الأشموني ١/ ٥٦٤.

(٤) خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٧٠.

(٥) الصبّان، حاشية الصبان ٢/ ٣٠١.

(٦) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٣.

وظيفة المفعـول به، ويقدِّر له عاملاً من لفظ اسم الفاعل المذكـور ففي نحو: هذا ضاربُ عَبْد الله وعمرًا، يكون التقدير: وضربَ عمرًا[١] .

فـالتقـدير هنا جـاء لسدّ حـاجـة المعمـول إلى عـامل؛ لأنه لا يمكن أن يكون هناك معمول بغير عامل. ويصف «رويشل» "Reuschel" منهج كل من الخليل وسيبويه في التقدير، فيقول: «إنهما لا يريدان أن يصفا ما يتكلمه المرء، بل ما يجب أن ينطق به»[٢] .

ويقول ڤايل "Weil" في وصف ظاهرة التقديـر : «التقدير هو الاستعـمال الشديد للقياس لمطابقة النص الخارج على القواعد، وليس لشرح النصوص المنقولة»[٣] .

فالتقدير كما يرى كل من رويشل وڤايل، لا يصف الواقع المنطوق وإنما الغرض منه المحافظة على القواعد المقررّة من قبل النحاة.

*** عمل أبنية المبالغة:**

أبنية المبـالغة ضرب من أسمـاء الفاعلين، وهي محـوّلة عن «فاعل» لقصد المبـالغة والتكثير، فاسم الـفاعل أصل لأمثلة المبالغة، وهي تعمل عمـل اسم الفاعل سواء كانت مفردة أو مثنّاة أو مجـموعة بشروطه، وأشهرها خمسة أوزان هي: فعّـال وفعول ومفعال وفعيل وفَعِل.

يقول ابن يعيش: «وقد أجروا ضربًا من أسماء الفاعلين ممّا فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذي فيه مـعنى المبالغة في العمل، وإن لم يكن جاريًا عليـه في اللفظ فقالوا: زيدٌ ضرّابٌ عبيدَه وقتّال أعداءَه، كما قالوا: زيد يضرب عبيدَه، ويقتل أعداءَه»[٤] .

فابن يعيش يشترط في صيغة المبالغة أن يكون فعلها مما يقبل معنى المبالغة والتكثير، مثل: ضرب، وقـتل، فيقال: ضرّاب وقتّال، فلا تستعـمل صيغة المبـالغة إلا حيث يمكن الكثرة والمبالغة في الحدث، «فلا يقال موّات، ولا قتّال زيد، بخلاف قتّال النّاس»[٥] .

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/ ١٧٢ .

(٢) Reuschel, w. Al Ḫalīl Ibn Aḥmad der Lehrer Sībawaihs als Grammatiker, Berlin 1959, S. 63 .

(٣) Weil, G. Abu'l - Barkāt Ibn Al- anbārī, Die Grammatischen Streitfragen der Basrer und Kufer, Leiden 1913, S. 27 .

(٤) ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٠ .

(٥) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٧ .

وترد الصيغ الثلاثة الأول وهي: فعّال وفعول ومِفْعال بكثرة، أما الصيغتان الأخيرتان فتأتيان بقلة[1].

وقد اختلف في عمل صيغ المبالغة على ثلاثة آراء هي:

الأول: ويرتبط بعمل الصيغ الثلاثة الأول، فقد ذهب[2] البصريون إلى جواز إعمالها لكثرة ورودها في السماع، مثال[3] ذلك قول الشاعر:

أخا الحرْبِ لَبّاسًا إليها جِلالَها ... ولَيْس بسولاَّجِ الخَوَالِفِ أعْقَلاَ

وقول الآخر:

ضروبٌ بِنَصْلِ السّيف سُوقَ سمانها ... إذا عَدِمُوا زادًا فإنّكَ عَاقِرُ

وحكى سيبويه: «إنّه لمِنْحَارٌ بوائكها»[4].

الثاني: ويتعلق بإعمال الصيغتين الأخيرتين وهما فعيل وفعِل، وقد اختلف فيهما على النّحو التالي:

١- لم يجز بعض البصريين[5] إعمالهما، ويقول السيوطي: أنكر أكثر[6] البصريين إعمالهما.

٢- أجاز الجرمي إعمال فَعِل دون فعيل؛ لأنه على وزن الفعل كعَلِم وفَهِم وفَطِن»[7]. ويروي السيوطي عنه عكس ذلك يقول: «وأنكر الجرمي فَعِل دون فعيل؛ لأنه أقل ورودًا حتى إنه لم يسمع إعماله في نثر»[8].

٣- يرى أبو عمرو جواز عمل «فَعِل» بضعف[9].

٤- أجاز أبو حيّان إعمالهما، لكن لا يتعدى فيهما السماع[10]، بل يقتصر عليه.

---

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ١٩٧، وابن عصفور، المقرّب ١/ ١٢٨.
(٢) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية في النّحو، ٢/ ٢٠٢، وخالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٦٨.
(٣) ينظر: سيبويه الكتاب ١/ ١١١، ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ١٩٧-١٩٩.
(٤) سيبويه، الكتاب ١/ ١١٢.
(٥) خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٦٨.
(٦) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٧.
(٧) خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٦٨.
(٨) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٧.
(٩، ١٠) المرجع السابق نفسه.

٥- يرى سيبويه جواز إعمالهما، وهو بهذا يخالف أكثر النحويين، واستشهد على ذلك بما جاء في الشعر، كقول ساعدة بن جؤية:

حتّى شَآها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ باتتْ طِرابًا وباتَ الليلَ لَمْ يَنَمِ[1]

وقول آخر:

حذِرٌ أُمُــورًا لا تَضيرُ وآمِنٌ ما لَيْسَ مُنْجِيَــه مِنَ الأَقْدَارِ[2]

فأما المعترضون «فقد قالوا[3] إن فَعِلا وفعيلا موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإنسان عليها، لا أن يجريا مجرى الفعل فهما كقولك: رجل كريم وظريف وعَجِل وأجابوا عن البيتين اللذين ذكرهما فقالوا: إن البيت الأول جاءت فيه كلمة «موهنا» ظرف زمان، «والظرف يكفيه رائحة الفعل»[4]. أما البيت الثاني فهو مصنوع من اللاحقي عندما طلب منه سيبويه شاهدا في تعدّي «فَعِل».

ويرى ابن يعيش[5] أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح، وهو القياس على صيغة فعيل، كقولك: رحيم من راحم، وعليم من عالم، ويجوز عنده: زيد رحيم عمرا. وعن البيت الأول يرى أن كليل بمعنى مُكِلّ، وإنّما غيّر للتكثير وفعيل بمعنى مفعل كثير مثل عذاب أليم بمعنى مؤلم، وعن البيت الثاني ذكر أن سيبويه رواه عن بعض العرب، وهو ثقة لا سبيل إلى ردّ ما رواه.

الثالث: ذهب الكوفيون[6] إلى عدم جواز إعمال صيغ المبالغة، وذلك لمخالفتها الفعل المضارع في اللفظ والمعنى. فصيغ المبالغة تدل على التكثير والمبالغة، والفعل لا يدل على ذلك، وحملوا الاسم المنصوب بعد صيغ المبالغة على تقدير فعل.

فسبب عدم الإعمال عند الكوفيين يرجع إلى فوات الشبه اللفظي بين صيغ المبالغة والفعل المضارع، ويرى البصريون أن المبالغة تجبر[7] هذا النقص الشكلي.

(١، ٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/ ١١٣، ١١٤.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٣. ورضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٢.

(٤) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٢. (٥) ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٣.

(٦) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٢، وخالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٦٨، والسيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٧.

(٧) رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٢.

ممّا تقدم من خلاف بين النحويين في عمل صيغ المبالغة يتبيّن الآتي:

١- أن الاهتمام بالشكل بين العامل «صيغ المبالغة» وبين ما حملت عليه وهو الفعل المضارع، ساعد على حدوث هذا الجدل البعيد كل البعد عن الواقع اللغوي. فقد رفض الكوفيون- وهم الذين يتسم منهجهم بالسماع- عمل صيغ المبالغة رغم ورودها في الشعر، بناء على عدم توافر المحاذاة الشكلية بين أبنية المبالغة والفعل المضارع.

وما يراه البصريون من أن معنى المبالغة يغني عن فوات الشبه اللفظي بين صيغ المبالغة والفعل، شيء بعيد عن طبيعة اللغة ولا يصف الواقع اللغوي المنطوق، كما رفض أيضًا بعض البصريين إعمال صيغتي فعيل وفَعِل لقلة ورود السماع بهما، ولم يحدّدوا عدد الشواهد المسموح القياس عليها.

والحقيقة أن صيغتي فعيل وفَعِل يدلان على الذات والهيئة التي يكون عليها الإنسان، فهما أقرب إلى الصفة المشبّهة، لذلك يكتفى فيهما بالسماع، وخصوصًا أن الشواهد التي وردت في إعمالهما- كما قيل- قليلة.

٢- هناك تناقض واضح بين ما رواه العالمان خالد الأزهري والسيوطي في أمرين هما: أ- ذكر الشيخ خالد الأزهري أن الجرمي أجاز إعمال فَعِل دون فعيل؛ لأنه على وزن الفعل كعَلِم وفَهِم[١] وفَطِن. بينما ذكر السيوطي أن الجرمي أنكر فَعِل دون فعيل؛ لأنه أقل ورودًا حتى إنه لم يسمع[٢] إعماله في نثر.

ب- ذكر الشيخ خالد الأزهري في عمل صيغتي فعيل وفَعِل، أن بعض البصريين[٣] لم يجز إعمالهما، وذكر السيوطي، أن أكثر البصريين[٤] يرون ذلك.

ولم يذكر كل منهما المصادر والمراجع التي أخذوا منها هذه الآراء حتى يستطيع الباحث متابعة الآراء المنسوبة إلى بعض النحويين.

---

(١) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٦٨.
(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٧ .
(٣) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٦٨.
(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٧ .

* القسم الثاني:

المبحث الأول: دراسة تطبيقية لبنية اسم الفاعل وعمله في سورة البقرة.

وتتناول الدراسة مايلي:

١- اسم الفاعل من الثلاثي وغير الثلاثي، وتُذكر الآيات هنا حسب الترتيب الألفبائي للأفعال التي صيغ منها اسم الفاعل.

٢- الحالات الإعرابية لاسم الفاعل، والوظائف النحوية التي شغلها في هذه الحالات.

٣- صور إعمال اسم الفاعل وشروط عمله، ومدى اتفاق ذلك مع ما قاله النّحاة.

١- اسم الفاعل من الثلاثي:

أ- من «فَعَلَ» بفتح العين.

الآيـــــــــــة	رقمها	وظيفة اسم الفاعل[1]
﴿ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه﴾	٢٦٧	جار ومجرور خبر «ليس»
﴿ من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر[2] ﴾	٨	صفة لمجرور
﴿وبالآخرة[3] هم يوقنون﴾	٤	مجرور بالحرف متعلق بالفعل
﴿فتوبوا إلى بارئكم﴾	٥٤	مجرور بالحرف متعلق بالفعل

---

(١) تمّ ذكر وظيفة اسم الفاعل هنا منعًا لتكرار الآيات عند الحديث عن الحالات الإعرابية والوظائف النحوية التي شغلها اسم الفاعل في هذه الحالات.

(٢،٣) كلمة الآخر مؤنثها الآخرة، جاءتا على وزن فاعل وهما مشتقان من مادة «أخر» وليس لهما فعل يدل على الحدث والزمن، وكذلك اسم الفاعل منهما، والآخر بعد الأول وهو صفة، والآخِرة: دار البقاء، وهي صفة غالبة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة «أخر».

وكلمة «الآخر» وردت سبع مرات وجاءت فيها كلّها نعتًا مجرورًا لكلمة «اليوم» والآيات هي: (٨،٦٢،١٢٦،١٧٧،٢٢٨،٢٣٢،٢٦٤).

أما كلمة «الآخرة» فقد وردت عشر مرات وذلك على النحو التالي:

- سبع مرات مجرورة بالحرف (٤،٨٦،١٠٢،١١٤،١٣٠،٢٠٠،٢٠١) .
- مرتين معطوفة على مجرور (٢١٧،٢٢٠) .
- مرة واحدة صفة لمرفوع (٩٤) .

الآيـــــــــــة	رقمها	وظيفة اسم الفاعل
﴿ذلكم خير لكم عند بارئكم﴾	٥٤	مضاف إليه
﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل﴾	٤٢	جار ومجرور متعلق بالفعل
﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾	١٨٨	جار ومجرور متعلّق بالفعل
﴿فمن اضطر غير باغٍ﴾	١٧٣	مضاف إليه
﴿إني جاعلٌ في الأرض خليفة﴾	٣٠	خبر «إنّ»
﴿قال إني جاعلك للناس إمامًا﴾	١٢٤	خبر «إنّ»
﴿ذلك لمن لم يكن أهلُه حاضري المسجد﴾	١٩٦	خبر «كان»
﴿إلا أن تكون تجارةً حاضرةً﴾	٢٨٢	صفة لمنصوب
﴿وتدلوا بها إلى الحكام﴾	١٨٨	مجرور بالحرف متعلّق بالفعل
﴿وما هم بخارجين من النار﴾	١٦٧	مجرور بالحرف خبر «ما»
﴿فقلنا لهم كونوا قردةً خاسئين[1]﴾	٦٥	صفة لمنصوب
﴿وإنّها لكبيرة إلا على الخاشعين﴾	٤٥	مجرور بالحرف متعلّق بالمصدر
﴿وهم فيها خالدون﴾	٢٥	خبر مبتدأ
﴿أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾	٣٩، ٢٥٧	خبر مبتدأ
﴿أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون﴾	٨٢	خبر مبتدأ
﴿خالدين فيها لا يخفّف عنهم العذاب﴾	١٦٢	حال
﴿وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾	٢١٧	خبر مبتدأ
﴿فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾	٢٧٥	خبر مبتدأ
﴿ لكم الدار الآخرة عند الله خالصةً﴾	٩٤	حال
﴿أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية﴾	٢٥٩	خبر مبتدأ
﴿وبثّ فيها من كل دابّة﴾	١٦٤	مضاف إليه

(١) خَسَأ، إذا ذَلّ، فهو فعل لازم مطاوع خسأته، فاللازم منه والمتعدي بلفظ واحد مثل: زاد الشيءُ وزدته، وغاض الماء وغضته. ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول ص ٣٧ .

الآيـــــــــــة	رقمها	وظيفة اسم الفاعل
﴿فإني قريب أجيب دعوة الدَّاعِ﴾	١٨٦	مضاف إليه.
﴿وأنّهم إليه راجعون﴾	٤٦	خبر «أنّ».
﴿قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون﴾	١٥٦	خبر «إنّ».
﴿واركعوا مع الراكعين﴾	٤٣	مضاف إليه.
﴿والمساكين وابن السبيل والسائلين﴾	١٧٧	معطوف على منصوب
﴿والعاكفين والركّع السجود﴾	١٢٥	صفة لمجرور
﴿فإن الله شاكر عليم﴾	١٥٨	خبر «إنّ»
﴿والذين هادوا والنصارى والصابئين﴾	٦٢	معطوف على منصوب
﴿إنّ الله مع الصابرين﴾	١٥٣	مضاف إليه
﴿وبشِّر الصابرين﴾	١٥٥	مفعول به.
﴿والصابرين في البأساء والضرّاء﴾	١٧٧	مفعول به.
﴿والله مع الصابرين﴾	٢٤٩	مضاف إليه .
﴿إن كنتم صادقين﴾	٢٣، ٣١، ٩٤، ١١١	خبر «كان» .
﴿وما هم بضارّين به من أحد﴾	١٠٢	خبر «ما» الحجازية .
﴿وإن كنتم من قبله لمن الضالين[1]﴾	١٩٨	مجرور بالحرف، خبر كان.
﴿أن طهّرا بيتي للطائفين﴾	١٢٥	مجرور بالحرف، متعلق بالفعل.
﴿فتكونا من الظالمين﴾	٣٥	مجرور بالحرف، خبر كان.
﴿وأنتم ظالمون﴾	٥١، ٩٢	خبر مبتدأ
﴿والله عليم بالظالمين﴾	٩٥	مجرور بالحرف متعلّق بالوصف
﴿لا ينال عهدي الظالمين[2]﴾	١٢٤	مفعول به

(١) ضلَل، بالفتح لغة نجد، وهي اللغة الفصحى، وبنو تميم وأهل الحجاز وأهل العالية ينطقونها بالكسر ضَلِلتُ. ابن منظور، لسان العرب، مادة: «ضلل» .

(٢) قرئت بالرفع «الظالمون» قرأها عبد الله. ينظر: الفراء، معاني القرآن ١/ ٧٦. والمعنى في الرفع والنصب واحد؛ لأن النيل مشتمل على العهد وعلى الظالمين إلا أنه منفي عنهم. والقراءة الجيدة هي على نصب الظالمين؛ لأن المصحف هكذا فيه. ينظر: الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٠٠ .

الآيـــــــــــة	رقمها	وظيفة اسم الفاعل
﴿إنك إذًا لمن الظالمين﴾	١٤٥	مجرور بالحرف، خبر إنّ
﴿فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين﴾	١٩٣	مجرور بالحرف متعلق بالمصدر
﴿فأولئك هم الظالمون﴾	٢٢٩	خبر مبتدأ
﴿والله عليم بالظالمين﴾	٢٤٦	مجرور بالحرف متعلق بالوصف
﴿والكافرون هم الظالمون﴾	٢٥٤	خبر مبتدأ
﴿والله لا يهدي القوم الظالمين﴾	٢٥٨	صفة لمنصوب.
﴿وما للظالمين من أنصار﴾	٢٧٠	مجرور بالحرف، خبر مقدم .
﴿ونحن له عابدون﴾	١٣٨	خبر مبتدأ.
﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾	١٧٣	معطوف على مجرور.
﴿أن طهّرا بيْتي للطائفين والعاكفين﴾	١٢٥	معطوف على مجرور.
﴿ولا تباشروهنّ وأنتم عاكفون في المساجد﴾	١٨٧	خبر مبتدأ.
﴿وما الله بغافل عما تعملون﴾	٧٤، ٨٥، ١٤٠، ١٤٩	مجرور بالحرف خبر «ما».
﴿وما الله[1] بغافل عمّا يعملون﴾	١٤٤	مجرور بالحرف، خبر «ما».
﴿وما يضلّ به إلا الفاسقين﴾	٢٦	مفعول به .
﴿وما يكفر به إلا الفاسقون[2]﴾	٩٩	فاعل.
﴿إنّها بقرةٌ صفراءُ فاقعٌ لونُها﴾	٦٩	صفة لمرفوع.

(١) بغافل في موضع نصب على أن تكون «ما» حجازية، ويجوز أن تكون في موضع رفع، على أن تكون «ما» تميميّة، ودخلت الباء في خبر المبتدأ، وسوّغ ذلك النفي. أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٤٣١.

(٢) يرى الزجاج أن «الفاسقين» منصوب على الاستثناء، والمعنى : وما يَضِلّ به أحدٌ إلا الفاسقين. ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠٥. ويرى العكبري أن «الفاسقينَ» منصوب على المفعولية، فهو مفعول به لـ «يضلّ» وليس بمنصوب على الاستثناء؛ لأن «يضل» لم يستوف مفعوله قبل إلا. ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول ص٤٤ .

ويقول أبو حيان: ما ذهب إليه العكبري ليس بممتنع، ويجوز في «الفاسقين» وجهان: النصب على المفعولية وعلى الاستثناء ويكون معمول يضل قد حذف لفهم المعنى. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٢٠٣، ٢٠٤ .

والأرجح إعراب الفاسقين مفعولاً به لحاجة الفعل «يضل» إلى مفعول، وللبعد عن القول بالحذف والتقدير .

الآيـــــــــــة	رقمها	وظيفة اسم الفاعل
﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت﴾	١٢٧	مفعول به
﴿كلّ له قانتون﴾	١١٦	خبر مبتدأ
﴿وقوموا لله قانتين﴾	٢٣٨	حال
﴿بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب﴾	٢٨٢	فاعل
﴿ولا يضارّ كاتب ولا شهيد﴾	٢٨٢	نائب فاعل أو فاعل
﴿وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبًا[1]﴾	٢٨٣	مفعول به
﴿والله محيط بالكافرين﴾	١٩	مجرور بالحرف متعلق بالوصف
﴿أعدّت للكافرين﴾	٢٤	مجرور بالحرف متعلق بالفعل
﴿ إلا إبليس أبي واستكبر وكان من الكافرين﴾	٣٤	مجرور بالحرف خبر كان
﴿ولا تكونوا أول كافر به[2]﴾	٤١	مضاف إليه
﴿فلعنة الله على الكافرين﴾	٨٩	مجرور بالحرف، خبر
﴿وللكافرين عذاب مهين﴾	٩٠	مجرور بالحرف خبر مقدّم
﴿فإن الله عدوّ للكافرين﴾	٩٨	مجرور بالحرف صفة
﴿وللكافرين عذاب أليم﴾	١٠٤	مجرور بالحرف خبر مقدّم
﴿لو يردّونكم من بعد إيمانكم كفارًا﴾	١٠٩	حال
﴿إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار﴾	١٦١	خبر مبتدأ
﴿كذلك جزاء الكافرين﴾	١٩١	مضاف إليه
﴿ فيمت وهو كافر﴾	٢١٧	خبر مبتدأ
﴿وانصرنا على القوم الكافرين﴾	٢٥٠	صفة لمجرور

---

(١) قرأ ابن عباس ومجاهد وعكرمة والضحّاك وأبو العالية (ولم تجدوا كتابًا)، وروى عن ابن عباس (ولم تجدوا كُتَّابًا) . قال أبو جعفر: هذه القراءة شاذة والعامة على خلافها، ونسق الكلام يدل على كاتب. قال تعالى قبل هذا «وليكتب بينكم كاتب بالعدل» وكتّاب يقضي جماعة.
ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ١/ ٣٤٨.

(٢) يجوز أن تكون كلمة «كافر» صفة لموصوف محذوف، والتقدير: أول فريق كافر.
ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٢٣. والعكبري، التبيان في إعرابّ القرآن، القسم الأول ص٥٨.

الآيـــــــــــة	رقمها	وظيفة اسم الفاعل
﴿والكافرون هم الظالمون﴾	٢٥٤	مبتدأ
﴿والله لا يهدي القوم الكافرين﴾	٢٦٤	صفة لمنصوب.
﴿أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين﴾	٢٨٦	صفة لمجرور.
﴿تلك عشرةٌ كاملةٌ﴾	١٩٦	صفة لمرفوع.
﴿يرضعن أولادهن حولين كاملين﴾	٢٣٣	صفة لمنصوب.
﴿أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون﴾	١٥٩	فاعل.
﴿تسر الناظرين﴾	٦٩	مفعول به.
﴿فأصابه[١] وابل فتركه صلداً﴾	٢٦٤	فاعل.
﴿كمثل جنّة بربوة أصابها وابل﴾	٢٦٥	فاعل.
﴿لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانًا﴾	٨٣	مجرور بالحرف متعلّق بالمصدر
﴿إن ترك خيراً الوصيّة للوالدين﴾	١٨٠	مجرور بالحرف خبر.
﴿قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين﴾	٢١٥	مجرور بالحرف متعلق بالوصف
﴿والوالدات يرضعن أولادهن﴾	٢٣٣	مبتدأ
﴿لا تضار[٢] والدة بولدها﴾	٢٣٣	نائب فاعل.

ب- من «فعل» بكسر العين:

﴿ومن يكتمها فإنه آثم قلبه﴾	٢٨٣	خبر إنّ
﴿وإذ قال إبراهيم ربِّ اجعل هذا البلد آمنًا﴾	١٢٦	مفعول ثان أو حال
﴿وما أنت بتابعٍ قبلتهم، وما بعضهم بتابع﴾	١٤٥	مجرور بالحرف خبر «ما».
﴿قل أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين﴾	٦٧	مجرور بالحرف خبر «كان».

(١) كلمة وابل بزنة فاعل، اسم للمطر.

(٢) قرئت على ضربين: برفع الراء مشدّدة، وبفتح الراء مشدّدة. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣١٣. فقد قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو، ويعقوب، وأبان عن عاصم، وقرأها باقي السبعة بفتح الراء جعلوها نهيًا، وفي حالة تشديد الراء مرفوعة أو مفتوحة أو مكسورة، يحتمل أن يكون الفعل مبنيًا للفاعل، ويحتمل أن يكون مبنيًا للمفعول. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط ٢/ ٥٠٢.

الآيـــــــــــة	رقمها	وظيفة اسم الفاعل
﴿ويحسبهم الجاهل أغنياء من التعففّ﴾	٢٧٣	فاعل
﴿أولئك هم الخاسرون[1]﴾	٢٧	خبر مبتدأ
﴿ لكنتم من الخاسرين﴾	٦٤	مجرور بالحرف خبر كان
﴿فأولئك هم الخاسرون﴾	١٢١	خبر مبتدأ
﴿ ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين﴾	١١٤	حال
﴿أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾	٨١، ٢٥٧	خبر مبتدأ
﴿أولئك أصحاب الجنة﴾	٨٢	خبر مبتدأ
﴿ولا تُسأل عن أصحاب الجحيم﴾	١١٩	مجرور بالحرف متعلّق بالفعل
﴿وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾	٢١٧	خبر مبتدأ
﴿فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾	٢٧٥	خبر مبتدأ
﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق﴾	١٩	مجرور بالحرف متعلّق بالفعل
﴿فأخذتكم الصاعقة وأنتم تنظرون﴾	٥٥	فاعل
﴿وعلى الوارث مثل ذلك﴾	٢٣٣	مجرور بالحرف، خبر مقدّم
﴿إن الله واسع عليم﴾	١١٥	خبر إنَّ
﴿والله واسع عليم﴾	٢٤٧، ٢١٦، ٢٦٨	خبر مبتدأ
جـ- من «فَعُل» بضم العين:		
﴿وبشّر الذين أمنوا وعملوا الصالحات﴾	٢٥	مفعول به
﴿وعمل صالحًا فلهم أجرهم عند ربّهم﴾	٦٢	مفعول به أو صفة لمحذوف
﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾	٨٢	مفعول به
﴿وإنه في الآخرة لمن الصالحين﴾	١٣٠	مجرور بالحرف، خبر إنّ
﴿إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾	٢٧٧	مفعول به.

(١) الخاسرون، خبر لـ «أولئك» و«هم» ضمير فصل أو خبر لـ «هم» باعتباره مبتدأ ثانيًا. ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول ص ٤٥ .

الآيـــــــــــة	رقمها	وظيفة اسم الفاعل
﴿إنها بقرةٌ لا فارضٌ[1] ولا بكر﴾	٦٨	صفة لمرفوع
﴿إلهًا واحدًا[2] ونحن له مسلمون﴾	٣٣	صفة لمنصوب
﴿وإلهكم إلهٌ واحدٌ[3]﴾	١٦٣	صفة لمرفوع
﴿كان النّاس أمةً واحدةً﴾	٢١٣	صفة لمنصوب

٢- اسم الفاعل من غير الثلاثي

أ- من الرباعي «فعلل»

- ﴿وما هو بمزحزحه من العذاب﴾ ٩٦ مجرور بالحرف، خبر «ما»

ب- من الثلاثي المزيد: ١- المزيد بحرف:

* «أفعل»

﴿وما هم بمؤمنين﴾	٨	مجرور بالحرف، خبر «ما»
﴿إن كنتم مؤمنين﴾	٩١، ٩٣	خبر «كان»
﴿وهدًى وبشرى للمؤمنين﴾	٩٧	مجرور بالحرف متعلّق بالمصدر
﴿ولأمةٌ مؤمنةٌ خير من مشركة﴾	٢٢١	صفة لمرفوع
﴿ولعبدٌ مؤمنٌ خير من مشرك﴾	٢٢١	صفة لمرفوع
﴿وبشّر المؤمنين﴾	٢٢٣	مفعول به
﴿إن كنتم مؤمنين﴾	٢٤٨، ٢٧٨	خبر كان
﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون﴾	٢٨٥	معطوف على مرفوع
﴿إنّه لكم عدوٌ مبينٌ﴾	١٦٨، ٢٠٨	صفة لمرفوع

(١) يرى الزجاج أن كلمة «فارض» خبر لمبتدأ تقديره «هي». الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٥٠ ويعترض أبو حيان على إعرابها خبرًا؛ لأن الأصل عدم الحذف، ويرى أنها صفة لبقرة، والصفة وإن كانت منفية بـ «لا» وجب تكرارها. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٤٠٦.

ويرى العكبري جواز الوجهين، يقول: «لا فارض» صفة لبقرة «ولا» لا تمنع ذلك، لأنّها دخلت لمعنى النفي، فهو كقولك: مررت برجل لا طويل ولا قصير، وإن شئت جعلته خبر مبتدأ، أي: لا هي فارض» العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول ص ٧٤.

(٢،٣) واحد هنا بزنة فاعل، وهي صفة مشبهة للخالق عزّ وجل.

الآيـــــــــــة	رقمها	وظيفة اسم الفاعل
﴿وسنزيد المحسنين﴾	٥٨	مفعول به
﴿بلى من أسلم وجهه لله وهو مُحْسِن﴾	١١٢	خبر مبتدأ
﴿إنّ الله يحبّ المحسنين﴾	١٩٥	مفعول به
﴿متاعًا بالمعروف حقًا على المحسنين﴾	٢٣٦	مجرور بالحرف متعلق بالمصدر
﴿والله محيطٌ بالكافرين﴾	١٩	خبر مبتدأ
﴿والله مُخْرِجٌ ما كنتم تكتمون﴾	٧٢	خبر مبتدأ
﴿ونحن له مخلصون﴾	١٣٩	خبر مبتدأ
﴿واجعلنا مُسْلمين لك﴾	١٢٨	مفعول ثانٍ
﴿ومن ذريتنا أُمّة مُسْلمةً لك﴾	١٢٨	صفة لمنصوب
﴿فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾	١٣٢	خبر مبتدأ
﴿ونحن له مسلمون﴾	١٣٣، ١٣٦	خبر مبتدأ
﴿منْ أهل الكتاب ولا المشركين﴾	١٠٥	معطوف على مجرور
﴿وما كان من المشركين﴾	١٣٥	مجرور بالحرف، خبر كان
﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنّ﴾	٢٢١	مفعول به
﴿ولأمةٌ مؤمنةٌ خير من مشركةٍ﴾	٢٢١	مجرور بالحرف متعلق بالوصف
﴿ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا﴾	٢٢١	مفعول به
﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾	٢٢١	مجرور بالحرف متعلق بالوصف
﴿قالوا إنّما نحن مصلحون﴾	١١	خبر مبتدأ
﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾	٢٢٠	مجرور بالحرف متعلّق بالفعل
﴿الذين إذا أصابتهم مصيبة﴾	١٥٦	فاعل
﴿ثم توليتم إلا قليلاً منكم وأنتم معرضون﴾	٨٣	خبر مبتدأ
﴿ألا إنّهم[1] هم المفسدون﴾	١٢	خبر إن، أو خبر مبتدأ

(١) يجوز هنا في «هم» ثلاثة أوجه إعرابية:
١- أن يكون مبتدأ ثانيًا والمفسدون خبره.
٢- أن يكون توكيدًا للهاء والميم «اسم إنّ» فيكون في موضع نصب.
٣- أن يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب، والكوفيون يقولون: عماد.
ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن القسم الأول ص٢٩، وأبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ١/ ١٨٩-١٩٠.

الآيـــــــــــة	رقمها	وظيفة اسم الفاعل
﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾	٦٠	حال
﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾	٢٢٠	مفعول به
﴿وأولئك هم المفلحون﴾	٥	خبر مبتدأ
﴿ وعلى المقتر قدره﴾	٢٣٦	مجرور بالحرف خبر
﴿فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين﴾	٢١٣	معطوف على منصوب
﴿وللكافرين عذاب مهين﴾	٩٠	صفة لمرفوع
﴿ومتّعوهن على الموسع قدره﴾	٢٣٦	مجرور بالحرف خبر
﴿فمن خاف من موصٍ[1] جنفًا﴾	١٨٢	مجرور بالحرف متعلّق بالفعل
﴿والموفون[2] بعهدهم إذا عاهدوا﴾	١٧٧	خبر مبتدأ محذوف
* فاعَل:		
﴿الذين يظنون أنهم مُلاقوا ربّهم﴾	٤٦	خبر «أنّ»
﴿واتقوا الله واعلموا أنكم ملاقوه﴾	٢٢٣	خبر «أنّ»
﴿قال الذين يظنون أنهم مُلاقوا الله﴾	٢٤٩	خبر «أنّ»
* «فعّل» بتضعيف العين:		
﴿فبعث الله النبيين مبشّرين﴾	٢١٣	حال
﴿وآمنوا بما أنزلتُ مصدّقًا لما معكم﴾	٤١	حال

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر «من مُوص» بتسكين الواو وتخفيف الصاد، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي «من موصٍ» بفتح الواو وتشديد الصاد.

ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات ص ١٧٦.

(٢) في رفع «الموفون» ثلاثة أوجه(*) إعرابية هي:

١- أن يكون معطوفًا على مَنْ آمن. ينظر: الفراء، معاني القرآن ١/ ١٠٥، والزمخشري، الكشاف ١/ ٢٢٠.

٢- أن يكون خبرًا لمبتدأ، والتقدير: هم الموفون. ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط ٢/ ١٣٩.

٣- أن يعطف على الضمير في الفعل «آمَنَ».

* ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول ص١٤٤، ١٤٥.

ويرى الزجاج أن أجود الآراء هو الرأي الثاني، وهو رفعه على المدح؛ لأن النعت إذا طال رُفع بعضه ونُصب على المدح، والمعنى: هم الموفون بعهدهم. ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٤٧.

الآيـــــــــــة	رقمها	وظيفة اسم الفاعل
﴿ولمّا جاءهم كتاب من عند الله مصدِّق﴾	٨٩	صفة لمرفوع
﴿هو الحق مصدّقًا لما معهم﴾	٩١	حال
﴿بإذن الله مصدّقًا لما بين يديه﴾	٩٧	حال
﴿رسولٌ من عند الله مصدِّقٌ لما معهم﴾	١٠١	صفة لمرفوع
﴿ولكلٍّ وِجْهة هو مُولِّيها﴾	١٤٨	خبر مبتدأ

٢- ثلاثي مزيد بحرفين:

* «افتعل»

﴿قال إن الله مبتليكم بنهر﴾	٢٤٩	خبر إن
﴿إنّ الله لا يحبّ المعتدين﴾	١٩٠	مفعول به
﴿فلا تكوننّ من الممترين﴾	١٤٧	مجرور بالحرف خبر تكون
﴿وما كانوا مهتدين﴾	١٦	خبر كان
﴿وإنّا إن شاء الله لمهتدون﴾	٧٠	خبر إنّ
﴿وأولئك هم المهتدون﴾	١٥٧	خبر مبتدأ
﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هُدًى للمتقين﴾	٢	صفة لمرفوع
﴿وموعظةً للمتقين﴾	٦٦	مجرور بالحرف صفة
﴿وأولئك هم المتقون﴾	١٧٧	خبر مبتدأ
﴿حقًا على المتقين﴾	١٨٠، ٢٤١	مجرور بالحرف متعلق بالمصدر
﴿واعلموا أن الله مع المتقين﴾	١٩٤	مضاف إليه، خبر أنَّ

* «تفاعل»

﴿وأتوا به متشابهًا ولهم فيها أزواج مطهّرة﴾	٢٥	حال

---

(١) يرى أبو حيان أن كلمة «مصدّق» صفة ثانية، وقدّمت الأولى عليها؛ لأن الوصف بكينونته من عند الله آكد، ووصفه بالتصديق ناشئ عن كونه من عند الله. أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٤٨٦ .
وقد قرئت شذوذًا بالنصب على الحال. ينظر: الكعبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول ص ٩٠، والزمخشري، الكشاف، ١/ ١٦٤ .

الآيـــــــــــة	رقمها	وظيفة اسم الفاعل
* «تفعّل»		
﴿إنّ الله يحب التوابين ويحب المتطهرين﴾	٢٢٢	مفعول به

٣- ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف:

* «استفعل»		
﴿قالوا إنّا معكم إنّما نحن مستهزءون﴾	١٤	خبر مبتدأ

مما تقدم من عرض لاسم الفاعل في سورة البقرة يتبين أنه ورد (٢٢٠) مائتين وعشرين مرة، موزعة على النحو التالي:

- اشتق من الثلاثي (١٥٠) مرة بنسبة ٦٨,٢٪ تقريبًا موزّعة كالتالي:

من «فعَل» بفتح العين (١١٨) مرة.

من «فَعِل» بكسر العين (٢٣) مرة.

من «فَعُل» بضم العين (٩) مرات .

- واشتق من غير الثلاثي (٧٠) مرة بنسبة ٣١,٨٪ تقريبًا موزعة كالآتي:

من الرباعي المجرد «فَعْلَل» مرة واحدة.

من «أفعل» (٤٤) مرة.

من «فَاعَل» (٣) مرات .

من «فعّل» (٧) مرات .

من «افتعل» (١٢) مرة.

من كل من: «تفاعل»، و«تفعّل»، و«استفعل» مرة واحدة.

أكثر الأوزان التي اشتق منها اسم الفاعل من الثلاثي هو وزن «فَعَل» بفتح العين فقد ورد اسم الفاعل منه (١١٨) مرة بنسبة ٧٨,٧٪ تقريبًا إلى المجموع الكلي للفعل الثلاثي البالغ عدده (١٥٠) مرة. وأكثر الأوزان من غير الثلاثي هو وزن «أفعل» فقد ورد (٤٤)مرة بنسبة ٦٢,٨٪ تقريبًا إلى المجموع الكلي لغير الثلاثي البالغ عدده (٧٠) مرة.

ونتناول هنا اسم الفاعل في سورة البقرة من حيث العدد والنوع، فقد ورد اسم الفاعل من حيث الإفراد والتثنية والجمع، وكذلك المذكّر والمؤنّث على النحو التالي:

١- ورد اسم الفاعل مفردًا (٨٩) مرة موزّعة على النحو التالي:

أ- المفرد المذكر: جاء مفردًا مذكرًا (٦٦) مرة، في الآيات الآتية:

{٨،١٦٢،١٢٦،١٧٧،٢٢٨،٢٣٢،٢٦٤،(٥٤ مرتين)، ٤٢،١٨٨،١٧٣،٣٠، ١٢٤، ١٨٦،١٥٨،١٧٣،٧٤،٨٥،١٤٠،١٤٩،١٤٤،٦٩،(٢٨٢ ثلاث مرات)، ٤١، ٢١٧، ٢٦٤،٢٦٥،(٢٨٣ مرتين)، ١٢٦، (١٤٥ مرتين)، ٢٧٣، ٢٣٣، ١١٥،٢٤٧، ٢٦١، ٢٦٨ ٦٢، ٣٣،١٦٣،٩٦، (٢٢١ مرتين)، ١٦٨،٢٠٨،١١٢،١٩،٧٢،(٢٢٠ مرتين)، (٢٣٦ مرتين)، ٩٠، ١٨٢،٤١،٨٩،٩١،٩٧،١٠١،١٤٨،٢٤٩،٢٥ }.

ب- المفرد المؤنث (٢٣) مرة في الآيات التالية:

{٤،٨٦،١٠٢،١١٤،١٣٠،٢٠٠،٢٠١، ٢١٧، ٢٢٠،٢٨٢ ،(٩٤ مرتين) ، ٢٥٩، ١٦٤،٥٥، ٢٣٣،١٩٦،٦٨،٢١٣،(٢٢١ مرتين)، ١٢٨،١٥٦ } .

٢- المثنى المذكر: (٥) مرات في الآيات التالية: {٢٣٣،٨٣،١٨٠،٢١٥،١٢٨}.

٣- ورد اسم الفاعل جمعًا (١٢٦ مرة)، موزعة على النحو التالي:

أ- جمع المذكر السالم (١٠٩) مرات، في الآيات التالية:

{٢٦٧،١٩٦،١٦٧،٦٥،٤٥،٢٥،٣٩،٨٢،١٦٢،٢١٧،٢٥٧،٢٧٥،٤٦،١٥٦،٤٣، ١٧٧،٦٢،١٥٣،١٥٥،١٧٧،٢٤٩،٢٣،٣١،٩٤،١١١، ١٠٢، ١٩٨، ١٢٥، ٣٥، ٥١، ٩٢،٩٥،١٢٤،١٤٥،١٩٣،٢٢٩،٢٤٦،٢٥٤،٢٥٨،٢٧٠،١٣٨،١٢٥،١٨٧،٢٦، ٩٩، ١١٦،٢٣٨،١٩،٢٤،٣٤،٨٩،٩٠،٩٨،١٠٤،١٩١،٢٥٠،٢٥٤،٢٦٤،٢٨٦،١٥٩، ٦٩، ٦٧،٢٧،٦٤،١٢١،١١٤،١٣٠،٩٨،٩١،٩٣،٩٧،٢٢٣،٢٤٨،٢٧٨، ٢٨٥، ٥٨، ١٩٥، ٢٣٦،١٣٩،١٣٢،١٣٣،١٣٦،١٠٥،١٣٥،٢٢١،١١،٨٣،١٢،٦٠،٥،٢١٣،١٧٧،٤٦، ٢٢٣،٢٤٩،٢١٣،١٩٠،١٤٧،١٦،٧٠،١٥٧،٢،٦٦،١٧٧،١٨٠،١٩٤،٢٤١،٢٢٢،١٤

ب- جمع المؤنث (٥) مرات {٢٣٣،٢٥،٨٢،٢٧٧،٢٢١}.

جـ- جمع التكسير (١٢) مرة {١٨٨،١٢٥،١٢٧،١٠٩،١٦١،٨١،٢٥٧،٨٢، ١١٩،٢١٧،٢٧٥،١٩}.

مما تقدّم يتبين أن اسم الفاعل المجموع جمع تصحيح للمذكر هو أكثر الحالات ورودا من حيث العدد. ويرجع ذلك إلى ضرورة التناسب الصوتي في نهاية فواصل الآيات في سورة البقرة، فقد جاء حرف النون في نهاية فواصل سورة البقرة في {١٩٥} مائة وخمس وتسعين آية، منها {٩٦} ست وتسعون آية شغلت فواصلها الأفعال الخمسة المرفوعة بثبوت النون و{٨٦} ست وثمانون آية شغل فواصلها اسم الفاعل المجموع جمع مذكر سالم ولا يناسب ذلك إلا أن يأتي اسم الفاعل في صيغة الجمع، حتى يتم التوافق الصوتي بين فواصل الآيات .

ويبلغ عدد آيات سورة البقرة {٢٨٦} مائتين وست وثمانين آية، يشغل فواصل هذه الآيات سبعة أحرف[١] هي: «الباء، والدال، والراء، والقاف، واللام، والميم ، والنون».

وحرف النون هو أكثر الحروف ورودًا في نهاية الفواصل، فقد ورد (١٩٥) مرة بنسبة ٦٨,٢٪ تقريبًا إلى المجموع الكلي لعدد آيات السورة وهو (٢٨٦) آية.

يليه حرف الميم، فقد ورد {٥٤} مرة بنسبة ١٨,٩٪ تقريبًا إلى المجموع الكلي لعدد آيات السورة وهو (٢٨٦) آية، ويرجع ذلك إلى أنّهما حرفان متقاربان في المخرج، ومتفقان في الصفة، فكلاهما حرف أنفي[٢] مجهور، بمعنى أن الهواء المحبوس يخرج عن طريق الأنف، ويتذبذب الوتران الصوتيان عند النطق بهما، إلا أن الميم تنطق عن طريق انطباق الشفتين انطباقًا تامًا، فينحبس الهواء، أما النون فتنطق عن طريق اعتماد طرف اللسان على أصول الأسنان العليا مع اللثة فينحبس الهواء.

---

(١) وردت الأحرف الستة الأول على النحو التالي:

- الباء (٩) مرات {٢٠٢، ٢١٢، ١٦٦، ١٦٥، ١٩٦، ٢١١، ٢١٤، ١٩٧، ٢٦٩}
- الدال (٧) مرات {٢٥٣، ١٧٦، ٢٦٧، ١٢٥، ٢٠٧، ٢٠٥، ٢٠٦}
- الراء (١٩) مرة {٢١٠، ١١٠، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٦٥، ٢٠، ١٠٦، ١٠٩، ١٤٨، ٢٥٩، ٢٨٤، ١٢٦، ٢٨٥، ٢٧٠، ١٠٧، ١٢٠، ١٦٧، ١٧٥، ٢٠١}.
- القاف مرة واحدة {٢٠٠} .
- اللام مرة واحدة {١٠٨} .
- الميم (٥٤) مرة {١، ٢٧٦، ١٠٤، ١٧٤، ١٧٨، ١١٩، ٣٢، ١٢٩، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٤٠، ٢٦٠، ٢٣٥، ٢٦٣، ٢٠٤، ٣٧، ٥٤، ١٢٨، ١٤٣، ١٦٠، ١٦٣، ١٧٣، ١٨٢، ١٩٢، ١٩٩، ٢١٨، ٢٢٦، ٧، ٤٩، ١٠٥، ١١٤، ٢٥٥، ٢٩، ١١٥، ١٢٧، ١٣٧، ١٥٨، ١٨١، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٨٢، ٢٨٣، ١٤٢، ٢١٣}.

(٢) د. كمال محمد بشر، علم اللغة العام، الأصوات، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٧٣م، ص١٣٠ .

- الأفعال الخمسة المرفوعة بثبوت النون (٩٦) مرة، وآياتها هي:

{٣، ٤، ٦، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٥، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٨، ٤٢، ٤٤، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، (٨٤-٨٨)، ٩٦، (١٠٠-١٠٣)، ١١٢، ١١٣، ١١٨، ١٢٣، ١٣٤، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٩، (١٨٣-١٨٩)، ٢٠٣، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١}.

- اسم الفاعل المجموع جمع تصحيح للمذكر (٨٦) مرة، وآياته هي:

{٢، ٥، ٨، ١١، ١٤، ١٦، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣١، ٣٤، ٣٥، ٣٩، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٥١، ٥٨، ٦٠، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٩، (٩١-٩٥)، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١١١، ١١٦، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، (١٣٠-١٣٣)، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٧٧، ١٨٠، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٦}.

فقد ورد اسم الفاعل المجموع جمع مذكر سالم (١٠٩) مرة في سورة البقرة بنسبة ٤٩,٥٪ تقريبًا إلى المجموع الكلي لعدد ورود اسم الفاعل وهو (٢٢٠) مرة منها (٨٦) مرة، جاءت في فواصل الآيات، ويرجع ذلك إلى كثرة مجيء حرف النون في فواصل الآيات، ولا يناسب ذلك إلا ورود اسم الفاعل في صيغة الجمع المذكر ليؤدّى مع غيره من الكلمات النّونية إلى حدوث التناسب والتنغيم الصوتي في فواصل الآيات.

ثانيًا: الحالات الإعرابية لاسم الفاعل في سورة البقرة، والوظائف النحوية التي شغلها في هذه الحالات.

وقع اسم الفاعل في الحالات الإعرابية الثلاث، الرفع والنصب والجر، وذلك على النحو التالي:

أ- حالة الرفع {٧٩} مرة .

شغل اسم الفاعل بعض الوظائف النحوية التي تخص حالة الرفع وهي:

١- المبتدأ، ورد مرتين {٢٥٤ ، ٢٣٣} .

٢- خبر المبتدأ (٤٢) مرة {٢٥،٣٩،٨٢،٢١٧،٢٥٧،٢٧٥،٢٥٩،٥١،٩٢،٢٢٩، ٢٥٤، ١٣٨، ١٨٧، ١١٦، ١٦١،٢١٧،٢٧،١٢١،٨١،٢٥٧،٨٢،٢١٧، ٢٧٥، ٢٤٧، ٢٦١، ٢٦٨،١١٢،١٩،٧٢،١٣٩،١٣٢،١٣٣، ١٣٦،١١،٨٣،١٢،٥، ١٧٧،١٤٨،١٥٧،١٧٧، ١٤}.

٣- الفاعل (٨) مرات {٩٩،٢٨٢،١٥٩،٢٦٤،٢٦٥،٢٧٣،٥٥،١٥٦}.

٤- نائب الفاعل ورد مرتين {٢٨٢ ، ٢٣٣ }.

٥- خبر حرف ناسخ «إنَّ» (١٢) مرة {١٢٤،٣٠،٤٦،١٥٦،١٥٨،٢٨٣،١١٥، ٤٦، ٢٢٣، (٢٤٩مرتين)، ٧٠}.

٦- صفة لمرفوع (١٣) مرة {٦٩،١٩٦،٦٨،١٦٣، (٢٢١مرتين)، ١٦٨،٢٠٨، ٩٠، ٨٩،١٠١،٢،٩٤}.

٧- معطوف على مرفوع ورد مرة واحدة {٢٨٥}.

ب- حالة النصب (٥٣) مرة .

شغل اسم الفاعل بعض الوظائف النحوية التي تدخل في دائرة النصب وهي:

١- خبر «كان» (١٠) مرات {١٩٦،٢٣،٣١،٩٤،١١١،٩١،٩٣،٢٤٨،٢٧٨،١٦}

٢- المفعول به (٢١) مرة {١٥٥،١٧٧،١٢٤،٢٦،١٢٧،٦٩،٢٨٣،١٢٦،٢٥،٦٢، ٨٢،٢٧٧،٢٢٣،٥٨،١٩٥،١٢٨، (٢٢١ مرتين)، ٢٢٠،١٩٠،٢٢٢}.

٣- الحال (١١) مرة {١٦٢،٩٤،٢٣٨،١٠٩،١١٤،٢١٣،٦٠،٤١،٩١،٩٧،٢٥}.

٤- صفة لمنصوب (٨) مرات {٢٨٢،٦٥،٢٥٨،٢٦٤،٢٣٣،٣٣،٢١٣،١٢٨}.

٥- معطوف على منصوب (٣) مرات {١٧٧، ٦٢ ، ٢١٣} .

جـ- حالة الجر (٨٨) مرة .

١ - الجر بالحرف وينقسم إلى قسمين:

أ- متعلق بمحذوف ويشغل وظيفة إعرابية:

- متعلق بمحذوف[١] خبر لمبتدأ (٩) مرات {٢٧٠،٨٩،٩٠،١٠٤،١٨٠،٢٣٣، (٢٣٦مرتين) ، ١٠٢}.

- متعلّق بمحذوف خبر فعل[٢] ناسخ «كان» (٨) مرات {٢٦٧،١٩٨،٣٥،٣٤،٦٧، ٦٤،١٣٥،١٤٧} .

- متعلّق بمحذوف خبر حرف[٣] ناسخ «إنّ» ورد مرتين {١٣٠،١٤٥}.

- متعلق بمحذوف صفة (٣) مرات {١٦٧،٩٨،٦٦}.

ب- متعلّق بمذكور في الجملة، وهو ثلاثة أنواع هي:

- متعلق بالفعل (١٦) مرة {٤،٨٦،٢٠١،٢١٧،٢٢٠،٥٤،٤٢، (١٨٨ مرتين)، ٤٣، ١٢٥،٢٤،١١٩،١٩،١٨٢،٢٢٠}.

- متعلّق بالمصدر (٩) مرات {١١٤،٢٠٠،٤٥،١٩٣،٨٣،٩٧،٢٣٦،١٨٠،٢٤١}.

- متعلّق بالوصف (٨) مرات {١٣٠،٩٥،٢٤٦،١٩،٢١٥،(٢٢١مرتين)، ٢٢٠}.

٢- الجر بالإضافة (١٠) مرات {١٧٣،١٦٤،١٨٦،١٥٣،٢٤٩،٥٤،٤٣،٤١، ١٩١،١٩٤}.

٣- صفة لمجرور (١٠) مرات {٨،٦٢،١٢٦،١٧٧،٢٢٨،٣٣٢،٢٦٤،١٢٥،٢٥٠، ٢٨٦}.

٤- مجرور بالحرف خبر «ما»[٤] الحجازية (١٠) مرات {١٠٢،٧٤،٨٥،١٤٠، ١٤٩،١٤٤،١٤٥،٩٦،٨،١٦٧}.

٥- معطوف على مجرور (٣) مرات {١٢٥، ١٠٥، ١٧٣} .

---

(١) تعد هذه الحالة من حالات الرفع .

(٢) تعد هذه الحالة من حالات النصب .

(٣) تعد هذه الحالة من حالات الرفع .

(٤) تعد هذه الحالة من حالات النصب .

مما تقدّم من عرض للحالات الإعرابية، والوظائف النحوية التي شغلها اسم الفاعل في هذه الحالات يتبين أن اسم الفاعل ورد مرفوعًا (٧٩) مرة، وكانت أكثر الوظائف النحوية استعمالاً في حالة الرفع هي وظيفة الخبر، فقد وردت (٥٤) مرة موزعة كالتالي:

- خبر مبتدأ (٤٢) مرة .
- خبر حرف ناسخ «إنّ» (١٢) مرة .

بنسبة ٦٨,٤٪ تقريبًا إلى المجموع الكلي لحالة الرفع .

كما جاء اسم الفاعل منصوبًا (٥٣) مرة وكانت أكثر الوظائف ورودًا في حالة النصب هي وظيفة المفعول به، فقد وردت (٢١) إحدى وعشرين مرة بنسبة ٣٩,٦٪ تقريبًا، يليها وظيفة الحال فقد وردت (١١) إحدى عشرة مرة بنسبة ٢٠,٨٪ تقريبًا إلى المجموع الكلي لحالة النصب.

أما حالة الجر، فقد ورد اسم الفاعل مجرورًا (٨٨) مرة منها (٧٥) خمس وسبعون مرة جُرّ فيها بالحرف بنسبة ٨٥,٢٪، وجاء مجرورًا بالإضافة (١٠) مرات، بنسبة ١١,٣٪ إلى المجموع الكلي لحالة الجر .

ثالثًا: اسم الفاعل العامل في سورة البقرة:

جاء اسم الفاعل عاملاً في سورة البقرة، وتنوع العمل بين الرفع والنّصب وذلك على النّحو التالي:

أ- عمل الرفع:

رفع اسم الفاعل، الاسم الواقع بعده على الفاعلية في موضعين هما:

- قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣](١) .

---

(١) قرئت الآية بنصب كلمة «قلبَه» واختلف في إعرابها على ثلاثة أوجه هي:
١- أنّها منصوبة على التمييز، وهو وجه ضعيف لأنها معرفة.
٢- أنّها منصوبة على التشبيه بالمفعول به.
٣- أنّها بدل من اسم إنّ «الضمير» بدل بعض من كل، ولا يمنع ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر «آثم». أبو حيان، البحر المحيط ٢/ ٧٤٦ .

- وقوله سبحانه: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٩].

فاسم الفاعل في الآيتين السابقتين، جاء منونا، فرفع ما بعده على الفاعلية[١]، وهو كلمة «قلبُه» في الآية الأولى، و«لونها» في الآية الثانية، وقد اعتمد اسم الفاعل في الآية الأولى على مخبر عنه «اسم إنّ» كما اعتمد في الآية الثانية على موصوف هو «بقرة»، وهذا يؤيّد ما ذهب إليه النحويون من ضرورة أن يعتمد اسم الفاعل على شيء إذا جاء مجردًا من «أل» ودلّ على الحال أو الاستقبال.

ب- عمل النّصب:

جاء اسم الفاعل عاملاً النصب، وهو مجرد من «أل» في عشرة مواضع:

١- قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

فاسم الفاعل «جاعل» في الآية السابقة يراد به الاستقبال، لذلك عَمِل، فقد نصب خليفة على المفعولية، ويرتبط تأثيره الإعرابي هنا بالمعنى الذي يدل عليه في السياق، فإن كان «جاعل» بمعنى خالق، تعدّى إلى مفعول به واحد هو «خليفة»، أما إن كان بمعنى «مُصيِّر»، فيتعدى إلى مفعولين، الأول «خليفة»، والثاني هو الجار والمجرور[٢] «في الأرض».

ويرى أبو حيان أن المعنى الأول وهو الخلق أرجح، لدلالة السياق عليه، فقد قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ فظاهر هذا أنه مقابل ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، فلو كان الجعل الأول على معنى التصيير لذكره ثانيًا فكان: أيجعل فيها خليفة من يفسد فيها[٣].

---

(١) لـ «آثم» وجهان آخران من الإعراب:
أ- يجوز عند الزمخشري أن يكون «آثم» خبرًا مقدمًا، و«قلبُه» مبتدأ مؤخرًا، والجملة خبر إنّ. ينظر: الزمخشري، الكشاف ١/ ٣٢٩.
ب- يرى ابن عطية أن «آثم» مبتدأ، وقلبُه، فاعل سدّ مسدّ الخبر، وهذا لا يجوز عند البصريين لعدم اعتماده على أداة نفي أو أداة استفهام. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط ٢/ ٧٤٦.

(٢) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول، ص ٤٧.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٢٢٦.

وهنا يتضح مدى أهمية الجانب الدلالي في تحديد معمول العامل «الصيغة» ومدى تأثيره الإعرابي في عناصر الجملة، فاسم الفاعل «جاعل» في الآية السابقة ينصب مفعولاً به واحدًا، هو كلمة «خليفة» لدلالته على الخلق.

٢- قوله تعالى: ﴿ وَآمِنُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١].

٣- قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١].

٤- قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [البقرة: ٩٧].

٥- قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]

٦- قوله سبحانه: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١].

فكلمة «مصدِّق» في الآيات الخمس السابقة اسم فاعل من الفعل الثلاثي المزيد بتضعيف العين «فعّل» وقد جاء منونًا دالاً على الاستقبال، وقد عمل النصب في محل اسم الموصول «ما» المجرور بحرف الجر «اللام» التي تفيد التقوية[١]، وقد اعتمد اسم الفاعل المنصوب «مصدِّقًا» في الآيات من (٢-٤) على صاحب الحال وهو الضمير، سواء كان ظاهرًا، أو مستترًا كما في الآية الأولى، واعتمد اسم الفاعل المرفوع «مصدِّق» في الآيتين الأخيرتين (٥-٦) على المخبر عنه «كتابٌ» و«رسولٌ»، وهذا يؤيّد ما قاله النّحاة من ضرورة اعتماد اسم الفاعل المجرد من «أل» على شيء يقربه من الفعلية.

٧- قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢].

فاسم الفاعل «مخرج» في الآية السابقة، وإن كان من حيث المعنى ماضيًا، إلا أنه على حكاية الحال، فقد حكى ما كان مستقبلاً وقت[٢] التدارؤ، ويرى الزجاج[٣] أنه يدل على الحال أو الاستقبال. فنصب اسم الموصول «ما» ويجوز أن تكون «ما» مصدرية، ويكون المصدر بمعنى المفعول، أي: يخرج كتمكم، أي: مكتومكم[٤].

---

(١) ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثاني، الجزء الثالث ص٣٢٩.

(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٤١٩ .

(٣) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٥٤ .

(٤) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول، ص٧٨ .

فاسم الفاعل «مخرج» جاء منوّنًا، ويدل على الحال أو الاستقبال، وقد اعتمد على المخبر عنه وهو هنا «لفظ الجلالة» لذلك عمل النّصب في الاسم الواقع بعده وهو «ما».

٨- قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤].

فاسم الفاعل «جاعل» جاء منوّنًا دالاً على الحال أو الاستقبال، وقد اعتمد على المخبر عنه وهو «اسم إنّ»، وقد تعدّى - مثل فعله- إلى مفعولين الأول الضمير «الكاف» وقد أضيف إليها، والثاني الاسم الظاهر وهو «إمامًا».

٩- قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ١٤٥].

جاء في الآية السابقة اسم الفاعل «تابع» مرتين، وهو اسم منوّن يدل على الحال أو الاستقبال، وقد اعتمد على المخبر عنه وهو «أنت» و«بعضهم» ، ولذلك عمل النصب في الاسم الواقع بعده وهو «قبلة» على المفعولية.

١٠- قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨].

فاسم الفاعل في الآية السابقة «مُوَلٍّ» مشتق من الفعل الثلاثي المزيد بتضعيف العين «ولّى»، وهو يتعدى لمفعولين، الأول هو الضمير «ها» والثاني[1] محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: مُولِّيها وجْهَه[2] أو نفسَه.

ويلاحظ أن اسم الفاعل العامل في سورة البقرة لم يأت إلا على صورة واحدة هي كونه مجردًا من «أل» فلم يأت مقترنًا بأل.

* وقد جاء اسم الفاعل مضافًا في بعض المواضع، وذلك على النّحو التالي:

أ- إضافته إلى الاسم الظاهر:

أضيف اسم الفاعل إلى الاسم الظاهر في ثلاثة مواضع هي:

١- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦].

فاسم الفاعل في الآية السابقة جاء نكرة، وقد أضيف إلى الاسم الظاهر «ربّهم»،

---

(١) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول، ص١٢٧ .

(٢) ينظر: أبو جعفر النّحاس، إعراب القرآن ١/ ٢٧١ .

«ولم يقع[1] الفعل». واسم الفاعل المنون يجوز فيه وجهان النصب والجر، وقد جاء هنا على الوجه الثاني.

وأصله «ملاقون» وحذفت النون للتخفيف[2]، وهو بمعنى الحال أو الاستقبال وإضافته إضافة لفظية «غير محضة»[3]، فالنون حذفت هنا منعًا للثقل وطلبًا للخفة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]. وهذا قبل الإرسال، ولكن حذفت النون استثقالاً»[4].

٢- قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاقُوا اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

فقد أضيف اسم الفاعل «ملاق» في الآية السابقة إلى لفظ الجلالة واسم الفاعل هنا يدل على الاستقبال، وقد أضيف إلى معموله، وهذا جائز، وقد حذفت النون للإضافة.

٣- قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

فاسم الفاعل الجمع «حاضري» في الآية السابقة جاء خبرًا لكان وقد أضيف إلى اسم ظاهر، وحذفت نونه بسبب الإضافة.

ب- إضافته إلى ضمير:

أضيف اسم الفاعل في سورة البقرة للضمير في أربعة مواضع هي:

١- قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

فقد جاء هنا اسم الفاعل «بارئ» مجرورًا مرتين، وأضيف إلى معموله «الضمير»، وهنا تتعين إضافته لأن ما بعده جاء ضميرًا.

٢- قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُم مُّلاقُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

فقد جاء في الآية السابقة، اسم الفاعل «ملاق» نكرة وهو يدل على الاستقبال، وقد أضيف إلى معموله «ضمير لفظ الجلالة» وحذفت النون للإضافة.

---

(١) ينظر: الأخفش، معاني القرآن ١/ ٨٩.
(٢) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٢٧.
(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط ١/ ٣٠٠، ٣٠١.
(٤) الأخفش، معاني القرآن ١/ ٨٩.

٣- قوله تعالى: ﴿وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

فاسم الفاعل في الآية السابقة «آخذ» جاء نكرة دالاً على الاستقبال، وقد أضيف إلى ضمير الغائب المذكر «الهاء».

٤- قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم (١) بِنَهَرٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

فقد أضيف هنا اسم الفاعل «مبتل» إلى ضمير المخاطب الجمع، فاسم الفاعل في المواضع الأربعة السابقة جاء مضافًا إلى ضمير وهنا تتعين إضافته لوقوع الضمير بعده.

* ■ *

القسم الثاني:

المبحث الثاني: اسم الفاعل والظواهر النحوية:

يرتبط اسم الفاعل ببعض الظواهر النحوية حال دخوله في التراكيب اللغوية، وهي: ١- ظاهرة التنكير والتعريف.

٢- ظاهر العامل.

٣- ظاهرة التقديم والتأخير.

١- ظاهرة التنكير والتعريف: لاسم الفاعل صورتان:

أ- أن يكون مجردًا من «أل» وحينئذ يكون منونًا.

ب- أن يقترن بـ «أل».

ويكون في الصورة الأولى نكرة لتنوينه، ويكون في الصورة الثانية معرّفًا بأل التي تدل على اسم الموصول «الذي»، نحو: الضارب والكاتب إلخ.

وإذا أضيف الاسم على إطلاقه إلى اسم محلى بأل، أو إلى ضمير اكتسب عن طريق هذه الإضافة التعريف مما أضيف إليه، مثل: غلامُ خالدٍ، وكتابُ عليٍّ، وغلامُه،

(١) قرأ الجمهور: بنهَر، بفتح الهاء، وقرأ مجاهد، وحميد الأعرج وأبو السمّاك وغيرهم بإسكان الهاء في جميع القرآن. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط ٢/ ٥٨٦.

وكتابُه؛ لأن الإضافة هنا إضافة محضة «معنوية» تفيد معنى التعريف، ولو أضيف إلى نكرة اكتسب معنى التخصيص، نحو: غلام رجلٍ.

أما اسم الفاعل فإذا أضيف إلى ما بعده، حذف التنوين طلبًا للخفة، ولا يتغيّر من المعنى شيء، يقول سيبويه: «وليس يغيّر كفّ التنوين إذا حذفته مستخفًا شيئًا من المعنى ولا تجعله معرفة»(١).

فإضافة اسم الفاعل إلى ما بعده إضافة لفظية، الغرض منها غرض لفظي وهو التخفيف من ثقل التنوين، فهي إضافة غير محضة ولا يكتسب اسم الفاعل منها التعريف أو التخصيص، بل يبقى نكرة كما كان قبل دخوله في التركيب الإضافي. وأمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

فقد أضيف اسم الفاعل «بالغ» إلى اسم معرَّف بالألف واللام هو «الكعبة» وحذف التنوين استخفافًا، ومع هذا لم يكتسب اسم الفاعل من المضاف إليه التعريف، وبقي على تنكيره، فالإضافة هنا إضافة لفظية غير محضة؛ لأنها على نية الانفصال.

فاسم الفاعل «بالغ» هنا لازال نكرة، وهو على إرادة التنوين، فلو لم يكن على إرادة التنوين «لم يكن صفة لهدي، وهو نكرة»(٢).

- وقوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤].

فقد جاء اسم الفاعل «مُمْطِر» مضافًا إلى الضمير «نا»، ومع هذا لم يكتسب التعريف، وبقي على تنكيره، والدليل على ذلك أنه وقع صفة للخبر النكرة «عارضٌ»، فلو لم يكن على التنوين ما جاز أن يكون صفة للنكرة، فالإضافة هنا إضافة لفظية، الغرض منها التخفيف من ثقل التنوين.

- وقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [العنكبوت: ٥٧، والأنبياء: ٣٥].

فقد أضيف اسم الفاعل المؤنث «ذائقة» إلى كلمة معرّفة بالألف واللام هي

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ١٦٥.

(٢) المبرِّد، المقتضب ٤/ ١٤٩، وابن السراج، الأصول في النّحو ١/ ١٢٦-١٢٧،، وابن يعيش، شرح المفصل ٦/ ٦٨.

«الموت»، ولم يكتسب التعريف؛ لأنه جاء صفة للنكرة قبله «نفس»، فاسم الفاعل هنا «يحكم عليه من حيث دلالته بأنه نكرة، ويترتب على ذلك أن يعامل معاملة النكرة في الجملة،ومن هنا يتحكم العنصر الدّلالي في العنصر الصوتي المنطوق، ويفرض نفسه عليه»(١).

فاسم الفاعل المضاف هنا إلى معرفة، لم يكتسب التعريف ممّا بعده وبقي نكرة، ودليل ذلك وقوعه صفة للنكرة. وهناك أدلة أخرى على تنكيره رغم إضافته إلى معرفة، ومنها:

أ- وقوعه حالاً في بعض التراكيب رغم إضافته إلى مضاف إلى معرفة، كقوله تعالى: ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٩] فكلمة «ثاني» تشغل وظيفة الحال، وهي مع إضافتها إلا أنّها تعدّ نكرة، «لأن الحال لا تكون إلا نكرة»(٢) فالأصل في الحال التنكير.

ب- دخول رُبّ عليه، كقول جرير:

يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكم لاقَى مُباعدةً مِنْكُمْ وحِرْمَانًا

و«رُبَّ» حرف لا يجرّ إلا النكرات، واسم الفاعل «غابط» هنا أضيف في البنية المنطوقة إلى ضمير معرفة، إلا أنه يعدّ نكرة في البنية العميقة «المقدَّرة»، بدليل وقوعه بعدما يختص بالنكرات، وقد حذف الشاعر التنوين استخفافًا، و«وهو يريد رُبَّ غابطٍ لنا»(٣).

جـ- دخول «أل» عليه رغم إضافته نحو: الضارب الرجل، والضاربا زيد، ولا تقول الغلام الرجل، ولا الغلاما زيد، فاسم الفاعل هنا نكرة؛ لأنه على إرادة التنوين(٤) والانفصال.

وقد يتعرّف اسم الفاعل إذا حلّ محل اسم معرفة، فالجانب الدلالي له دور مهم في

---

(١) د. محمد حماسة عبد اللطيف، النّحو والدلالة ص١٥٠.

(٢،٣) المبرِّد، المقتضب ٤/ ١٥٠.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٦٨.

تحديد حالته من التنكير والتعريف، يقول سيبويه: «وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة، التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهنّ كلِّهن أن يكنّ معرفة، وذلك معروف في كلام العرب. يدلّك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول: مررت بعبد الله ضاربك، فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك»(١).

فالاهتمام بالجانب الدلالي لاسم الفاعل، والحمل على البديل في المعنى، الذي هو معرفة عن طريق الإضافة، ساعد على دخول اسم الفاعل المضاف إلى معرفة في دائرة التعريف.

٢- ظاهرة العامل:

يعمل اسم الفاعل حملاً على الفعل المضارع الذي هو بمعناه، والحمل هنا يعتمد على الجانب اللفظي والجانب الدلالي، ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعديّ واللزوم، فاسم الفاعل محمول في العمل على الفعل.

والأصل في العمل عند النحويين للأفعال، ومن هنا اكتسبت الأفعال قوة في العمل، لأصالتها في ذلك، وحمل عليها الأوصاف «المشتقات» في العمل، لذلك فالوصف فرع في العمل على الفعل، والفرع ينحط عن درجة الأصل «فلما كانت أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال كانت أضعف منها في العمل»(٢).

وهناك دليلان على ضعف اسم الفاعل في العمل، عند النحويين وهما:

أ- أنه يتعدى أحيانًا إلى المعمول بحرف جر هو اللام، وذلك لضعفه، نحو:

خالدٌ ضاربٌ لعمرو، ولا يجوز ذلك في الفعل، فلا يقال: ضربت لزيد «قال تعالى: ﴿ قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا ﴾ [الشعراء: ٢٠]، فعدّى الفعل بنفسه، وقال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧، والبروج: ١٦]، فعدّى الاسم باللام»(٣).

وقد تعدّى اسم الفاعل بحرف الجر اللام في سورة البقرة في الآيات الآتية:

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٤٢٨.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٨.

(٣) المرجع السابق نفسه

- ﴿مصدِّقًا لما معكم﴾ [البقرة: ٤١]. - ﴿مصدِّق لما معهم﴾ [البقرة: ٨٩، ١٠١].

- ﴿مصدِّقًا لما بين أيديهم﴾ [البقرة: ٩٧]. - ﴿مصدِّقًا لما معهم﴾ [البقرة: ٩١].

واختصاص اللام هنا بتعدي اسم الفاعل إلى المفعول به من بين حروف الجر يرجع إلى إفادتها التخصيص[١] المناسب بين العامل والمعمول.

ب- ضرورة اعتماده على مخبر عنه أو موصوف أو صاحب حال، أو نفي أو استفهام «وهذه الأماكن للأفعال، والأسماء فيها في تقدير الأفعال، ألا ترى أن الخبر في الحقيقة إنما يكون بالفعل... وكذلك الصفة والحال لأنك إنما تحكيه بفعل أو ما يرجع إلى فعل، وأما الاستفهام فهو في موضع الأفعال... وكذلك النّفي، فاسم الفاعل لضعفه في العمل لا يعمل أو يعتمد، والفعل في قوّته لا يفتقر إلى ذلك»[٢].

فاسم الفاعل ضعيف في العمل لفرعيته، لذلك يحتاج إلى ما يقوّيه وذلك عن طريق اللام التي تساعده على الوصول إلى المعمول، أو عن طريق الاعتماد الذي يقرّبه من الفعل.

وقوّة الفعل في العمل ترتبط بموقعه في الجملة، فوقوعه في صدارة الجملة يكسبه قوّة أو بمعنى آخر يحافظ على قوّته التأثيرية في غيره أما إذا تزحزح عن الصدارة، بأن أصبح غير متقدّم على معموله، فإن ذلك قد يضعف من قوته في العمل، ولذلك قد يحتاج حينئذ إلى اللام لتقويته عند تقدّم معموله عليه، يقول رضي الدين: «يجوز أن يعمد الفعل باللام إذا تقدّم عليه المنصوب، كقوله تعالى: ﴿للرؤيا تعبرون﴾[٣]، وقولك: لزيد ضربت»[٤].

وما ذهب إليه رضي الدين يعدّ نادرًا، فقد جاء المعمول «المنصوب» متقدِّمًا على العامل «الفعل»، ولم يعمد الفعل باللام، قال تعالى: ﴿ففريقًا كذبتم وفريقًا تقتلون﴾ [البقرة: ٧٨]، ونقول: زيدًا ضربتُ، والكتاب قرأتُ، وهو الكثير في الاستعمال.

---

(١) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصّل ٦/ ٧٨-٧٩.

(٣) يوسف/ ٤٣.

(٤) رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠١-٢٠٢.

فـالعـمل هنا ارتبـط بظاهرة الأصل والفـرع، وهي بدورها ارتبـطت بظاهرة القـوة والضعف، وارتبط الفرع بالانحطاط والضعف، وهي أمور لا تتناسب مع الواقع اللغوي المنطوق؛ لأنها أمور تعليلية خارجة عن طبيعة اللغة.

أما عن تعدي اسم الـفاعل بحرف اللام إلى معمـوله، فهو يشبـه بعض الأفعال في ذلك، فهناك أفعال تتعدّى بنفسهـا كما تتعدى باللام، مثل: شكر، ونصح، ووزن، نحو: شكرته وشكرت له، ونصحتـه ونصحت له، ووزنته ووزنت له. والأكثر في الاسـتعمال هو مجيء الفعل هنا بحرف الجر اللام.

فقد جاء الفعل «شكر» في القرآن الكريم مـتعديًا باللام في كل المواضع إلا موضعًا واحدًا تعدّى فيه بنفسه، فمن أمثلة تعدّيه[1] باللام قوله تعالى:

- ﴿أن اشكر لله﴾ [لقمان:١٢].
- ﴿أن اشكر لي ولوالديك﴾ [لقمان: ١٤].
- ﴿واشكروا لي ولا تكفرون﴾ [البقرة:١٥٢].
- ﴿ومن شكر فإنما يشكر لنفسه﴾ [النمل: ٤٠].

ومثال تعدّيه بنفسه قوله تعالى: ﴿واشكروا نعمةَ اللّه﴾ [النَحل: ١١٤].

ويلاحظ أن المشكور إن لم يكن ذاتًا فإن الفعل شكر يتعدى إليه بنفسه وإن كان ذاتًا تعدّى إليه بحرف الجر اللام.

ولكثرة ورود الفعلين «شكر ونصح» بحرف الجر اللام، يقول[2] الفراء: «العربُ لا تكاد تقـول: شكرتُك، إنما تقـول: شكرتُ لك، ونصـحتُ لك ولا يقـولون: نصحـتُك، وربّما قيلتا، قال بعض الشعراء:

هُمُ جمعوا بُؤْسَى ونُعْمَى عليكم ... فهلاّ شكـرت القـومَ إذ لم تقاتِلِ

وقال النّابغة:

نصحتُ بني عوفٍ فلم يتقبلـوا ... رسولي ولم تنجح لديهم وسائِلي»

---

(١) وكذلك البقرة / ١٧٢، والعنكبوت/ ١٧، وسبأ/ ١٥.

(٢) الفراء، معاني القرآن ١/ ٩٢.

فتعدّى الفعل بنفسه أو بحرف جرّ، ظاهرة لغوية، يمكن حمل اسم الفاعل على الفعل فيها، فيكون اسم الفاعل متعديًا بنفسه في مواضع، ومتعديًا بحرف الجر اللام في مواضع أخرى، وخصوصًا أنه جاء متعديًا باللام في القرآن الكريم.

ويكون تفسير قولهم في اتصال اللام باسم الفاعل لتقويته مرتبطًا بالحدث وتأكيده، وليس مرتبطًا بالعمل وضعفه، فكما يتعدّى الفعل مرّة بنفسه ومرة بالحرف، فكذلك الوصف «اسم الفاعل».

٣- ظاهرة التقديم والتأخير:

يعمل اسم الفاعل عمل الفعل المضارع إذا كان مجردًا من «أل» فيعمل مقدّمًا ومؤخرًا[١] ومظهرًا ومضمرًا، ويجوز - كما يجوز في الفعل- تقديم معموله عليه، نحو: هذا زيدًا ضاربٌ، وزيدًا هذا ضاربٌ، فضاربٌ هنا في معنى «يضرب[٢]» فقد تقدّم المعمول على اسم الفاعل في المثال الأول، وتقدّم في المثال الثاني على المبتدأ الذي أخبر عنه باسم الفاعل.

أما إذا جاء اسم الفاعل مقترنًا بأل نحو: زيدٌ الضاربُ عمرًا، فلا يجوز تقديم معموله عليه، فلا يقال: عمرًا زيدٌ الضارب؛ لأن معناه: زيد الذي ضرب عمرًا، ولا يجوز تقديم «عمرًا» «لأنه بعض الاسم إذ كان من صلته»[٣] . فأل في اسم الفاعل اسم موصول بمعنى الذي، ولا يجوز تقديم الصلة أو بعضها على الموصول[٤] ؛ لأن «الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضًا»[٥] .

وإذا جاء اسم الفاعل مجرورًا بحرف جر أصلي أو بالإضافة، فلا يجوز تقديم معموله عليه ففي نحو: هذا غلامُ قاتل زيدًا، ومررت بضارب زيدًا، لا يقال: هذا زيدًا غلام قاتل، ولا مررت زيدًا بضارب.

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/ ١٠٨ .

(٢) ينظر: المبرِّد، المقتضب ٣/ ١٩٧.

(٣) المبرِّد، المقتضب ٤/ ١٦٥ .

(٤) هناك أنماط تركيبية يشترط فيها الترتيب فلا يجوز فيها تقديم الثاني على الأول نحو: الموصوف والصفة، والجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، والمعطوف عليه، والمعطوف إلخ.

(٥) المبرِّد، المقتضب ٣/ ١٩٧ .

أما إذا جُرّ بحرف جرّ زائد، فيجوز عند قوم تقديمه نحو: ليس زيد عمراً بضارب[1] . فالباء هنا زائدة في خبر «ليس»، وربما يرجع ذلك إلى أن الزائد يمكن الاستغناء عنه، فكأنه لا وجود له في التركيب، عكس حرف الجر غير الزائد.

وإذا جاء اسم الفاعل هو ومعطوف عليه خبراً عن مثنى أو وصفًا له، امتنع تقديم معموله عليه نحو: هذان ضاربٌ زيداً ومُكرمه، وجاء رجلان ضاربٌ زيداً ومُكرمه»[2].

فاسم الفاعل يجوز تقديم معموله عليه إلا في حالات ثلاث هي:

١- إذا كان مقترنًا بأل.

٢- إذا جُرّ بحرف جر غير زائد أو بالإضافة.

٣- إذا وقع هو ومعطوفه خبراً عن مثنى أو وصفًا له.

ولأن أبنية المبالغة محوّلة عن اسم الفاعل، ويجوز في معمولها التقديم كما يجوز في اسم الفاعل، ذكر سيبويه[3] أنه سَمِع من يقول: أما العسلَ فأنا شرّاب. بتقديم معمول صيغة المبالغة «فعّال» ، و«منع التقديم الفراء[4] لضعفها في العمل»[5] .

وتقديم عنصر من عناصر الكلام أو تأخيره لا يرتبط فقط بالجانب التقعيدي، أي بما تمليه القواعد من ضرورة ترتيب عناصر الكلام، وإنما يرتبط أيضًا بالجانب الدلالي المقصود من سياق الكلام، فالعرب تقدّم ما هم به أعنى وأحرص، فمن الثابت «أن التقدّم يفيد معنى مغايراً لما يفيده التأخّر»[6] .

* ■ *

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٩٦ .
(٢) الصبان، حاشية الصبان ٢/ ٢٩٢ .
(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/ ١١١ .
(٤) رُوي عن الكوفيين أنهم لا يجيزون عمل صيغ المبالغة. خالد الأزهري، شرح التصريح ٢/ ٦٨ . ورأي الفراء هنا دليل على أنه يرى جواز العمل.
(٥) ينظر: رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٢ .
(٦) د. علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النّحو العربي، الجزء الأول، القسم الثاني ص٣١٣ .

* خاتمة البحث *

ممّا تقدم من دراسة نظرية لاسم الفاعل في الفكر الصرفي والنحوي ودراسة تطبيقية لحالات اشتقاقه وصور إعماله في سورة البقرة، يمكن رصد بعض النتائج ومنها:

١ - اهتمام النحويين في العمل بالجانب الشكلي بين اسم الفاعل وما حُمل عليه، وهو الفعل المضارع، ويتمثل هذا الجانب الشكلي في أمرين:

أ- ضرورة الاتفاق اللفظي في الحركات والسكنات بين اسم الفاعل والفعل المضارع.

ب- ضرورة اعتماد اسم الفاعل على مخبر عنه أو موصوف أو صاحب حال أو نفي أو استفهام، حتى يقترب بذلك من دائرة الفعلية.

وهذه النظرة الشكلية، كانت الدافع عند الكوفيين إلى رفض عمل أبنية المبالغة؛ لأنّها - عندهم- لا تتفق مع الفعل في الجانب اللفظي أي في الحركات والسكنات، وبناء على ذلك رفضوا الشواهد التي جاءت دليلاً على عمل صيغ المبالغة .

٢- ارتباط عمل صيغ المبالغة بقانون الكثرة والقلة، فذهب بعض البصريين إلى إعمال الصيغ الثلاثة الأول «فعال، مفعال، فعول» لكثرة ورودها: ورفض بعضهم إعمال صيغتي «فِعيل وفَعِل» لقلتهما في الاستعمال، ولم يحدّدوا العدد المسموح القياس عليه.

٣- استخدم النحاة بعض المصطلحات المرتبطة بظاهرة العامل، والبعيدة عن طبيعة اللغة، مثل الأصل والفرع، والقوة والضعف، والانحطاط وهي مصطلحات لا يجوز وجودها في مجال التقعيد اللغوي؛ لأنّها بعيدة عن المنهج الوصفي للّغة المنطوقة.

٤ - تناقض بعض الآراء المنسوبة للجَرْمي في عمل صيغة «فَعِل» من أبنية المبالغة، فقد ذكر الشيخ خالد الأزهري في [شرح التصريح ٢/ ٦٨] أن الجَرْمي أجاز إعمال «فَعِل» دون فعيل؛ لأنه على وزن الفعل كعَلِم وفَهِم وفطِن، بينما ذكر

السيوطي في [همع الهوامع ٢/ ٩٧]، أن الجرمي أنكر «فَعِل» دون فعيل؛ لأنه أقل وروداً، حتى إنه لم يسمع إعماله في نثر .

٥- يرى الفراء جواز إعمال صيغ المبالغة، وهو هنا يخالف الكوفيين، فقد ذكر أن معمول صيغة «فعّال» لا يجوز أن يتقدّم عليها لضعف الصيغة في العمل [رضي الدين، شرح الكافية ٢/ ٢٠٢]، وهذا دليل على أنه يقول بعملها.

٦- ورد اسم الفاعل في سورة البقرة (٢٢٠) مرة، منها (١٥٠) مرة اشتق فيها اسم الفاعل من الفعل الثلاثي بنسبة ٦٨,٢٪ تقريبًا، والباقي وهو (٧٠) مرة، اشتق فيها من الفعل غير الثلاثي بنسبة ٣١,٨٪ تقريبًا.

وأكثر الأوزان التي اشتق منها اسم الفاعل من الثلاثي هو وزن «فعَل» بفتح العين، فقد جاء منه اسم الفاعل (١١٨) مرة بنسبة ٨٧,٧٪ تقريبًا إلى المجموع الكلي للفعل الثلاثي البالغ عدده (١٥٠) مرة وأكثر الأوزان من غير الثلاثي، هو وزن «أفعل»، فقد ورد (٤٤) مرة بنسبة ٦٢,٨٪ تقريبًا إلى المجموع الكلي لغير الثلاثي البالغ (٧٠) مرة.

٧- اشتق اسم الفاعل من بعض أوزان الأفعال مرة واحدة وهي:

- الرباعي المجرّد «فعلل» (آية ٩٦) .
- الثلاثي المزيد بحرفين «تَفاعل» (آية ٢٥)، و«تفعّل» (آية ٢٢٢).
- الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف «استفعل» (آية ١٤).

٨- من ناحية النوع والعدد، جاء اسم الفاعل مفرداً (٨٩) مرة، وورد مثنّى في (٥) مرات، وورد مجموعًا (١٢٦) مرة موزعة كالتالي:

- جمع المذكر (١٠٩) مرة.
- جمع المؤنث (٥) مرات .
- جمع التكسير (١٢) مرة .

فاسم الفاعل المجموع جمع تصحيح للمذكر هو أكثر حالات اسم الفاعل وروداً في سورة البقرة، ويرجع ذلك إلى أنه جاء (٨٦) مرة في فواصل الآيات، وأكثر أحرف فواصل السورة هو حرف النون، فقد ورد (١٩٥) مرة منها (٩٦) مرة للأفعال الخمسة

المرفوعة بثبوت النون، و(٨٦) مرة لاسم الفاعل المجموع جمع مذكر، ومن هنا أتى اسم الفاعل في صورة جمع التصحيح، حتى يتم التناسب الصوتي والتنغيم الموسيقي بين فواصل الآيات .

٩- ورد اسم الفاعل مرفوعًا (٧٩) مرة، وكانت أكثر الوظائف النحوية ورودًا في حالة الرفع هي وظيفة الخبر، فقد ورد (٥٤) مرة بنسبة ٦٨,٣٪ تقريبًا موزعة على النحو التالي:

- خبر مبتدأ (٤٢) مرة . - خبر حرف ناسخ «إنّ» (١٢) مرة .

وجاء منصوبًا (٥٣) مرة، وكانت أكثر الوظائف ورودًا في حالة النصب هي وظيفة المفعول به، فقد ورد (٢١) مرة بنسبة ٣٩,٦٪ تقريبًا. وورد مجرورًا (٨٨) مرة، منها (٧٥) مرة جرّ فيها بالحرف بنسبة ٨٥,٢ تقريبًا، وجاء مجرورًا بالإضافة (١٠) مرات بنسبة ١١,٣٪ تقريبًا إلى المجموع الكلي لحالة الجر.

١٠- جاء اسم الفاعل عاملاً في سورة البقرة في (١٢) اثنى عشر موضعًا، منها موضعان جاء فيهما رافعًا لما بعده، وعشرة مواضع عمل فيها النصب، وقد استعمل في هذه المواضع مجردًا من أل، فلم يأت عاملاً مقترنًا بأل.

١١- ورد اسم الفاعل مضافًا إلى ما بعده في (٧) سبعة مواضع منها ثلاثة مواضع أضيف فيها إلى الاسم الظاهر، وأربعة مواضع أضيف إلى الضمير فيها.

١٢- ارتبط اسم الفاعل ببعض الظواهر النحوية وهي:

أ- ظاهرة التنكير والتعريف .

ب- ظاهرة العامل .

جـ- ظاهرة التقديم والتأخير.

* ■ *

* المصادر والمراجع *

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

- القرآن الكريم .
- **الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)** : كتاب معاني القرآن، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- **الأشموني (أبو الحسن علي نور الدين بن محمد)**: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابلي الحلبي بالقاهرة، د.ت.
- **ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)**: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م .
- **د. تمام حسّان** اللغة العربية، معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .
- **ابن جني (أبو الفتح عثمان)** .

* الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط الثالثة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- **أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف)** :البحر المحيط في التفسير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **خالد الأزهري**:شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابلي الحلبي بالقاهرة. د. ت .
- **رضي الدين (محمد بن الحسن الاستراباذي)**:

* شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

* شرح الكافية في النّحو، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

- **الزجّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري)**: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: د.عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
- **الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)**: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكاتب العربي، بيروت، د. ت.
- **ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل)**: الأصول في النّحو، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)** : الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- **د. السيد محمد عبد المقصود**: الأسماء العربية في التصريف، مطبعة الأمانة بالقاهرة، ط. الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- **السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)**.

* الأشباه والنظائر في النحو، الجزء الثاني، تحقيق: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت .

* همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

- **الصبان (محمد بن علي)** : حاشية الصبّان على شرح الأشموني، عيسى البابلي الحلبي بالقاهرة، د. ت .
- **ابن عصفور (علي بن مؤمن)** : المقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد، ط. الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- **ابن عقيل (أبو عبد الرحمن عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن)** : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث بالقاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- **العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)** : التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

- **د. علي أبو المكارم**: المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار الوفاء للطباعة بالقاهرة، ١٩٨٠م، الجزء الأول، القسم الثاني .

- **ابن فارس (أبو الحسين أحمد)**: الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابلي الحلبي، القاهرة، د. ت.

- **الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)**: معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط الثانية ١٩٨٠م.

- **د. كمال محمد بشر**: علم اللغة العام، القسم الثاني الأصوات، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

- **ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله)**: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي بالقاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- **المبرِّد (أبو العباس محمد بن يزيد)**: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٨هـ .

- **ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى)**: كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط الثانية ١٤٠٠هـ .

- **د. محمد حماسة عبد اللطيف**: النحو والدلالة، مطبعة دار السلام، القاهرة، ط الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- **محمد عبد الخالق عضيمة**: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث بالقاهرة، د.ت، القسم الثاني، الجزء الثالث.

- **ابن معطي (زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي)**: الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عيسى البابلي الحلبي وشركاه بمصر ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

- **النّحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)**: إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط. الثالثة ١٤٠٩-١٩٨٨م .

- ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد).

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

* شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

* شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، الكويت، د. ت .

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي)

شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، د. ت .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Chomsky, N.

- Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge 1985 .

2- Reuschel, W.

- Al Ḫalīl Ibn Aḥmad - Der Lehrer Sībawaihs, als Grammatiker Berlin 1959.

3- Weil, G.

- Abul- Barkāt Ibn Al- Anbārī. - Die grammatischen Streitfragen der Basrer und Kufer, Laiden 1913.

* ■ *